المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

05/12/2013

مجلس اليزمي يفتح ملف معتقل «دار بريشة» المحرج لحزب الاستقلال

وثائق رسمية تقول إن مثقفين ومقاومين وسياسيين معارضين للحزب عُذبوا فيه

1234/1-3

■ الرباط أخبار اليوم ■

يفتح المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ظهر اليوم، جرحا مغربيا عميقا. إدريس اليزمي، رئيس المجلس، بترؤسه اليوم لندوة بدار الثقافة بتطوان، تحت شعار: «المعتقل السري دار بريشة جزء من المشروع الوطني لحفظ الذاكرة»، ينكأ جروح أحد أكثر ملفات مراكز الاعتقال السري والتعذيب والاغتيال حساسية في تاريخ المغرب، وهو المعتقل المعروف بـ«دار بريشة» الموجود قرب مدينة تطوان.

حساسية الموقع تعود إلى ارتباطه بالصراعات السياسية التي تلت الاستقلال، وإشارة العديد من أصابع الاتهام إلى وقوف محسوبين على حزب الاستقلال على تحويل هذه الدار إلى مركز لاحتجاز وتعذيب الخصوم السياسيين، وفي مقدمتهم أعضاء حزب الشورى والاستقلال.

عبد السلام بوطيّب، رئيس مركز الذاكرة المشتركة وأحد الذين رافقوا هيئة الإنصاف والمصالحة في فترة اشتغالها، قال إن ملف معتقل «دار بريشة» لم يكن موضوع عمل عميق من جانب الهيئة، «ذلك أنها اعتبرته مندرجا ضمن الصراعات السياسية، ومصنفا ضمن المعتقلات اللادولتية، أي غير تابع للدولة، بالإضافة إلى أن الأحزاب السياسية لم تتعاون مع الهيئة في هذا المجال، مخافة كشف أشياء لا ترغب في كشفها».

● التفاصيل ص 3

وثائق رسمية تقول إن مثقفين ومقاومين وسياسيين معارضين للحزب عذبوا فيه

سابقة.. مجلس اليزمي يفتح ملف معتقل «دار بريشة» المحرج لحزب الاستقلال

■ الرباط ي. م ■

في مبادرة غير مسبوقة من نوعها، يفتح المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أحد أكثر ملفات مراكز الاعتقال السري والتعذيب والاغتيال حساسية في تاريخ المغرب، وهو المعتقل المعروف بـ«دار بريشة» الموجود قرب مدينة تطوان. حساسية الموقع تعود إلى ارتباطه بالصراعات السياسية التي تلت الاستقلال، وإشارة العديد من أصابع الاتهام إلى وقوف محسوبين على حزب الاستقلال، على تحويل هذه الدار إلى مركز لاحتجاز وتعذيب الخصوم السياسيين، وفي مقدمتهم أعضاء حزب الشورى والاستقلال. وإلى جانب الأستاذ المتخصص في التاريخ والمخطوطات بجامعة تطوان، مصطفى الغاشي، تستضيف الندوة المؤرخ معروف الدفالي الأستاذ بجامعة عين الشق بالدار البيضاء، والمعروف بدفاعه القوي عن أطروحة تورّط حزب الاستقلال في الانتهاكات التي عرفها هذا المعتقل، أن علاقة حزب الميزان بهذا المعتقل ثابتة.

رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، انتقل شخصيا إلى شمال المملكة، حيث سيترأس بعد زوال اليوم الخميس بدار الثقافة بتطوان، ندوة تحت شعار «المعتقل السري دار بريشة جزء من المشروع الوطني لحفظ الذاكرة»، من تنظيم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة، التابعة للمجلس. مصدر من المجلس قال إن تنظيم هذه الندوة يأتي في إطار تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، «خاصة تلك المتعلقة بتحويل أماكن الاعتقال التي وشمت الذاكرة الفردية والجماعية بحكايات مؤلمة ارتبطت بالتعذيب والاغتيال، إلى فضاءات تحفظ فيها الذاكرة سعيا إلى تحقيق الإنصاف والمصالحة المنشودين».

التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة، كان قد قال إن المعلومات التي حصلت عليها الهيئة تُفيد أن الأشخاص الذين تم احتجازهم بهذه الدار «كانوا يعملون في أسلاك التعليم، أو يشتغلون بالكتابة والفكر والسياسة والثقافة والدين، أو مقاومين أو أعضاء ضمن جيش التحرير، أو عناصر من الحزب الشيوعي المغربي وحزب الشورى والاستقلال، والأحرار المستقلين، ومنظمة الهلال الأسود، أو مواطنين بدون انتماء سياسي ثابت».

من جانبه، أصدر المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب الكتاب الأول، والتابع لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، تحدث فيه عن الصراعات «الشرسة» التي عرفها المغرب غداة الاستقلال، والاغتيالات والاحتجازات داخل معتقلات، ذكر منها «معتقل جنان بريشة بتطوان»، ورغم إشارته إلى أنه وفي حدود ما تسمح به الوثائق في الوقت الراهن، «فإنه يصعب تحديد هوية من كان يقف وراء كل هذه العمليات حسبما يتبيّن»؛ إلا أن الكتاب يعود مباشرة بعد ذلك ليسجّل عددا من الملاحظات، قال فيها إن الوضع العام اتسم في بداية الاستقلال بحالة من التسيّب الأمني، «في وقت لم تتمكن فيه مليشيات كل من حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال إلا جزئيا من الحد من حالة التسيّب».

بل وذهب الكتاب إلى تسجيل «إسهام بعض عناصر هذه الميليشيات في ممارسة العنف بدورها، وذلك تحت تأثير الحساسيات المتقادمة والصراعات الظرفية...». الكتاب حرص على ذكر بعض الأسماء التي اعتبرها متميزة لأناس ذهبوا ضحية تلك الظروف، «من أمثال إبراهيم الروداني، وهو من مؤسسي المقاومة، وعباس المسعدي، وهو من قادة جيش التحرير، وعبد الكريم بنعبد الله، من الحزب الشيوعي المغربي، وعبد الواحد العراقي وعبد القادر برادة، من حزب الشورى والاستقلال، وعبد العزيز بنديس، من حزب الاستقلال، وعبد الله الحداوي، ومحمد الحريزي، وهما من رجال المقاومة».

عبد السلام بوطيّب، رئيس مركز الذاكرة المشتركة، وأحد الذين رافقوا هيئة الإنصاف والمصالحة في فترة اشتغالها، قال إن ملف معتقل «دار بريشة» لم يكن موضوع عمل عميق من جانب الهيئة، «ذلك أنها اعتبرته مندرجا ضمن الصراعات السياسية، ومصنفا ضمن المعتقلات اللا دولتية، أي غير تابع للدولة. بالإضافة إلى أن الأحزاب السياسية لم تتعاون مع الهيئة في هذا المجال، مخافة كشف أشياء لا ترغب في كشفها». وأضاف بوطيّب أن إحدى جلسات الاستماع العمومية التي نظمتها الهيئة، كانت قد تميّزت بشهادة الراحل عبد السلام الطود، هذه الأخيرة كانت قد روت بالتفصيل قصة اختطاف زوجها وتعذيبه في «دار بريشة» قبل نقله إلى معتقل غفساي وقتله هناك.

حقوق الإنسان في صلب مسؤوليات المقاولات بالمغرب

7094 13

أكد المجلس الوطني لحقوق الانسان، أول أمس الثلاثاء بجنيف، أن حقوق الانسان توجد في صلب المسؤوليات الاجتماعية للمقاولات بالمغرب باعتبارها تشكل أولوية على المستوى الوطني.

وأكدت رئيسة اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الانسان بجهة الدار البيضاء- سطات نبيلة تبور، أنه تم اليوم إبراز المسؤولية الكاملة للمقاولة في مجال حقوق الانسان وليس فقط ما يتعلق بواجباتها الاجتماعية.

وأشارت تبور، خلال نشاط موازي نظم على هامش المنتدى العالمي للأمم المتحدة حول «تأثير المقاولات على حقوق الانسان» أن «الدينامية الحالية شجعت على مسلسل الحوار بين الإطراف المعنية في أفق التفعيل الفعلي لتشريعات وآليات احترام حقوق الانسان بما فيها حماية الفئات الهشة وسبل اللجوء الى القضاء».

وأوضحت رئيسة اللجنة الجهوية أن محاربة التمييز ضد المرأة ومنع أسوأ أشكال العمل بالنسبة للأطفال والإدماج المهني للأشخاص في وضعية إعاقة تشكل الأولويات الرئيسية المحددة في هذا الإطار، مضيفة أن الأمر يتعلق بتحسين الآلية الجاري بها العمل في مجال حقوق الشغل الأساسية، وتشجيع المقاولة على التقيد بهذه الحقوق وتسهيل الولوج الى القضاء والتعويض في حالة التأثير السلبي على حقوق الانسان.

وأكدت أنه علاوة على جانب الشغل، فإن المجلس يعمل على ملائمة التشريعات الوطنية مع المواثيق والمعاهدات الدولية وبالخصوص بالنسبة لمقتضيات القانون الجنائي ذات الصلة بحق الإضراب.

وتطرقت تبور في هذا الإطار الى مشروع القانون الذي تم تقديمه للبرلمان حول خادمات البيوت وإعداد مذكرة حول مشروع قانون متعلق بالصحة والسلامة بمقر العمل، مضيفة أن الإجراءات المتخذة تهم التكوين على حقوق الانسان داخل المقاولات وتكوين مكوني مفتشي الشغل وإعداد إجراءات تدبير الشكايات ومراقبة الدعاوى المرتبطة بالخروقات.

وأشارت، في هذا الصدد، إلى أن المجلس الوطني لحقوق الانسان قام بدراسة الدعاوى المرتبطة بخروقات حقوق الانسان والمرتكبة من طرف المقاولات فيما يخص بالأساس حقوق الشغل والتميز ضد النساء وإقصاء الأشخاص في وضعية إعاقة.

وحسب رئيسة اللجنة فإن هذه الدينامية تميزت باللجوء الى الوساطة بطلب من الأطراف المعنية وبتنسيق مع السلطات القضائية.

وشكل هذا اللقاء مناسبة لتبادل التجارب في مجال «المقاولات وحقوق الانسان» بين خبراء قدموا من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا. ومكن المتدخلين من تحديد محاور التعاون الهادفة الى النهوض بالمعايير الدولية في هذا المجال بالتركيز على الممارسات الوطنية الجيدة.

وضم الوفد المغربي المشارك في هذا المنتدى ممثلي الفدرالية العامة لمقاولات المغرب والمجلس الوطني لحقوق الانسان، ممثلا بألبير ساسون مستشار رئيس المجلس، وسعيد السقاط عضو اللجنة الجهوية لجهة الدار البيضاء- سطات، وأمينة الصالحي إطار بالمجلس.

حقوق الإنسان في صلب مسؤوليات المقاولات بالمغرب

7969/2

أكد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أول أمس بجنيف، أن حقوق الإنسان توجد في صلب المسؤوليات الاجتماعية للمقاولات بالمغرب باعتبارها تشكل أولوية على المستوى الوطني.

وأكدت رئيسة اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بجهة الدار البيضاء-سطات السيدة نبيلة تبور، أنه تم إبراز المسؤولية الكاملة للمقاولة في مجال حقوق الإنسان وليس فقط ما يتعلق بواجباتها الاجتماعية.

وأشارت السيدة تبور، خلال نشاط موازي نظم على هامش المنتدى العالمي للأمم المتحدة حول «تأثير المقاولات على حقوق الإنسان» أن «الدينامية الحالية شجعت على مسلس الحوار بين الأطراف المعنية في أفق التفعيل الفعلي لتشريعات وآليات احترام حقوق الإنسان بما فيها حماية الفئات الهشة وسبل اللجوء إلى القضاء».

وأوضحت رئيسة اللجنة الجهوية أن محاربة التمييز ضد المرأة ومنع أسوأ أشكال العمل بالنسبة للأطفال والإدماج المهني للأشخاص في وضعية إعاقة تشكل الأولويات الرئيسية المحددة في هذا الإطار، مضيفة أن الأمر يتعلق بتحسين الآلية الجاري بها العمل في مجال حقوق الشغل الأساسية، وتشجيع المقاولة على التقيد بهذه الحقوق وتسهيل الولوج الى القضاء والتعويض في حالة التأثير السلبي على حقوق الإنسان.

وأكدت أنه علاوة على جانب الشغل، فإن المجلس يعمل على ملائمة التشريعات الوطنية مع المواثيق والمعاهدات الدولية وبالخصوص بالنسبة لمقتضيات القانون الجنائي ذات الصلة بحق الإضراب.

وتطرقت السيدة تبور في هذا الإطار الى مشروع القانون الذي تم تقديمه للبرلمان حول خادمات البيوت وأعداد مذكرة حول مشروع قانون متعلق بالصحة والسلامة بمقر العمل، مضيفة أن الإجراءات المتخذة تهم التكوين على حقوق الإنسان داخل المقاولات وتكوين مكوني مفتشي الشغل وإعداد إجراءات تدبير الشكايات ومراقبة الدعاوى المرتبطة بالخروقات.

وأشارت، في هذا الصدد، إلى أن المجلس الوطني لحقوق الانسان قام بدراسة الدعاوى المرتبطة بخروقات حقوق الإنسان والمرتكبة من طرف المقاولات فيما يخص بالأساس حقوق الشغل والتميز ضد النساء وإقصاء الأشخاص في وضعية إعاقة.

وحسب رئيسة اللجنة فإن هذه الدينامية تميزت باللجوء الى الوساطة بطلب من الأطراف المعنية وبتنسيق مع السلطات القضائية.

وشكل هذا اللقاء مناسبة لتبادل التجارب في مجال «المقاولات وحقوق الإنسان» بين خبراء قدموا من افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا. ومكن المتدخلين من تحديد محاور التعاون الهادفة الى النهوض بالمعايير الدولية في هذا المجال بالتركيز على الممارسات الوطنية الجيدة.

وضم الوفد المغربي المشارك في هذا المنتدى ممثلي الفدرالية العامة لمقاولات المغرب والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ممثلا بالسيدين ألبير ساسون مستشار رئيس المجلس، وسعيد السقاط عضو اللجنة الجهوية لجهة الدار البيضاء-سطات، وأمينة الصالحي إطار بالمجلس.

ابتدائية اليوسفية تودع قضاتها بحفل تكريم

«نحبكم جميعا ونقدركم ونحترمكم ولن ننساكم ما حيينا، وندعو الله أن يخفف عنا وطأة الحرمان من ملاقاتكم ولواعج الابتعاد عنكم»... هكذا اختار أحد قضاة المحكمة الابتدائية باليوسفية، الذي انتقل للعمل بمحكمة أخرى، ختم كلمته خلال حفل التكريم الذي شهدت أطواره المحكمة، بعد أن أبت رئاسة المحكمة والنيابة العامة بها، إلا أن تخصصا لحظة وداع لزملاء في المهنة ربطتهم به أواصر وطيدة، وعلاقات عمل متينة.

في جو ملئ بالحزن والأسى والحسرة ، شهدت المحكمة الإبتدائية باليوسفية حفل تكريم أقيم على شرف قضاتها الذين انتقلوا للعمل بمحاكم أخرى. وتم خلال الحفل تكريم كل من القاضي «محمد رافع» الذي شغل مهمة قاض للتحقيق بمحكمة اليوسفية، حيث انتقل إلى المحكمة الإدارية بمراكش، والقاضي «رشيد التباتي» الذي عين مستشارا باستئنافية العيون، وقاضي التوثيق «الحسين بنزمرون» الذي انتقل إلى استئنافية مراكش.

وقد تناول الكلمة خلال حفل التكريم كل من رئيس المحكمة ووكيل الملك بها اللذان عبرا عن الحزن العميق لمغادرة قضاة من هذا الحجم للمحكمة، والذين شكلوا «قدوة في النزاهة والشهامة وحسن الأخلاق». كما تناول ممثل هيئة المحامين الكلمة معتبرا «انتقال القضاة بمثابة الخسارة الكبرى للمحكمة». وهي الشهادات التي زكتها كلمة المفوضين القضائيين التي تقدم بها ممثل المفوضين في حفل التكريم. في حين اعتبر عضو **اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان** وممثل عن موظفي المحكمة أن «جمعيات وهيئات المجتمع المدني وكل أطيافه تشهد على نزاهة القضاة والقضاء بمدينة اليوسفية، لأنه أصبح نموذجا يقتدى وتفتخر به وزارة العدل». وبعد أن تناول الكلمة القضاة الذين حظوا بالتكريم شدد الأستاذ محمد رافع . الذي أعطى نموذجا صريحا لمفهوم القضاء ولما يتمتع به من نزاهة وأخلاق عالية جعلته يكسب قلوب الموظفين والمتقاضين وبعض المسؤولين، واستهل القاضي محمد رافع كلمته بتوجيه الشكر إلى منظمي حفل توديع القضاة الذين انتقلوا للعمل بمحاكم أخرى بناء على نتائج المجلس الأعلى للقضاء في دورته الأخيرة. واعتبر هذه «الالتفاتة الطيبة خير معبر عن عمق العلاقات الإنسانية التي تجمع بين القضاة وجهاز كتابة الضبط والمحامين ومساعدي القضاء على صعيد المحكمة الابتدائية باليوسفية، رغم الصعاب والمعيقات وإكراهات الواقع العملي»، التي قال إنهم «استطاعوا التغلب عليها بفضل تلاحمهم وتآزرهم»، وأضاف أن «لحظة الوداع صعبة وحزينة نظرا لافتقاد أناس يحظون من جانبهم بالمحبة والإخاء». ولم تفت القاضي «رافع» المناسبة للإشادة بالدور الذي لعبه مجموعة من القضاة وكتاب الضبط في سبيل «إشعاع المحكمة الابتدائية باليوسفية»، والذين «انتقلوا للعمل بمحاكم أخرى أو وصلوا سن التقاعد».

وشكل الحفل مناسبة لتذكر أفراد من أسرة العدالة إلى دار البقاء، حيث ترحم القاضي «محمد رافع» على روح المحامي «بنجبالي»، ولوم يفوت الفرصة دون أن يتمنى «الشفاء العاجل للأستاذ التغزاوي». وقد استغل الفرصة لتذكير الحاضرين بـ «حجم المسؤولية الملقاة على عاتقهم أمام الشعب المغربي قاطبة لكون قطاع العدل هو المعول عليه لقيادة قاطرة التنمية في هذا البلد»، داعيا إياهم لـ «مضاعفة الجهود وإخلاص النوايا لكسب هذا الرهان التاريخي»، مشددا على ضرورة «التحلي بصفات التفاني في العمل والنزاهة والشرف والاستقامة واستشعار المسؤولية للوصول للهدف الذي رسمه جلالة الملك لهذا القطاع في خطابه التاريخي يوم 20 غشت 2009». وقد نبه إلى أن «للإصلاح أعداء ومناوئون وأن الخير ينتصر على الشر في نهاية المطاف». وفي النهاية أكد أن القضاة المحتفى بهم «يشعلون في صدورهم لمنظمي هذه المبادرة شموع المحبة والتقدير والإخاء، لأنه من الصعب نسيانهم. غير أن صعوبة اللحظة وقسوتها حالت دون إيفائهم ما يستحقون من مدح وتبجيل. وجدد في ختام كلمته التأكيد على الحسرة التي تتملكهم نتيجة لحظة الفراق، غير أنه أكد أن «الفراق الجسدي بينهم لن ينال من الوصال المعنوي الذي انبنى على دعائم العلاقات الإنسانية المتينة والوشائج التي لن يستطيع أن ينال منها تباعد الأجساد والأماكن».

http://www.ahdath.info/?p=138830

هذا الخبر

ندوة: «المعتقل السري دار بريشة جزء من المشروع الوطني لحفظ الذاكرة»

29/SNUS

تنظم اليوم بدءا من الثالثة بعد الزوال بدار الثقافة بتطوان اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة ندوة تحت شعار «المعتقل السري دار بريشة جزء من المشروع الوطني لحفظ الذاكرة».

ويأتي هذا اللقاء في إطار تفعيل توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، خاصة تلك المتعلقة بتحويل أماكن الاعتقال التي وشمت الذاكرة الفردية والجماعية بحكايات مؤلمة ارتبطت بالتعذيب والاغتيال، إلى فضاءات تحفظ فيها الذاكرة سعيا لتحقيق الإنصاف والمصالحة المنشودين.

ويشارك في هذه الندوة، كل من إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومعروف الدفالي ومصطفى الغاشي، باحثين في التاريخ المعاصر، كما ستشهد عرض شريط مصور من إعداد اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان وجمعية أصدقاء السينما بتطوان حول «دار بريشة كما يرويها بعض الناجين من جحيم الموت».

الهيبة: المغرب جعل من حقوق الإنسان بعدا أساسيا لدبلوماسيته وعلاقاته مع مجموع شركائه

قال المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان المحجوب الهيبة، أول أمس الثلاثاء، بالصخيرات، إن المغرب جعل من حقوق الإنسان بعدا أساسيا لدبلوماسيته وعلاقاته مع مجموع شركائه، بناء على التزامه بالدفاع عن حقوق الإنسان في مفهومها الكوني وتكاملها وعدم قابليتها للتجزيئ.

وأوضح الهيبة، في كلمة خلال افتتاح أشغال ندوة دولية حول موضوع "تتبع توصيات آلية الاستعراض الدوري والشامل والتخطيط الاستراتيجي في مجال حقوق الإنسان.. التجارب المقارنة والممارسات الفضلى"، أن المغرب جعل من حقوق الإنسان، حماية وثقافة، بعدا أساسيا لدبلوماسيته وعلاقاته مع مجموع شركائه، سواء في إطار منظومة الأمم المتحدة، أو في إطار جواره المغاربي والعربي- الإسلامي والأورو- متوسطي والإفريقي، وكذا اتجاه مختلف فضاءات التعاون والشراكة جنوب- جنوب.

وأكد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، خلال هذه الندوة، التي تتواصل أشغالها على مدى يومين، أن مسار الإصلاحات الهيكلية الذي انخرطت فيه المملكة منذ سنوات يشهد تحولا نوعيا منذ ما يزيد عن عقد من الزمن، بالانتقال من التبني الصريح للقيم والمعايير الكونية ذات الصلة بحقوق الإنسان التي تم تتويجها بالإصلاح الدستوري للمملكة، إلى مباشرة ترجمة هذه الحقوق على أرض الواقع في مختلف السياسات والبرامج القطاعية.

وأوضح الهيبة أن المغرب حرص، منذ سنة 2006، باعتباره عضوا ومؤسسا لمجلس حقوق الإنسان، والذي سيواصل مجددا عضويته بهذا المجلس للفترة ما بين 2014 و2016، على العمل بصورة متواصلة من أجل تعزيز روح التعاون والحوار البناء والصريح لصالح قضايا حقوق الإنسان عبر العالم.

وحسب المندوب الوزاري، عمل المغرب على اتخاذ مبادرات مهمة في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، منها، على الخصوص، القرار المنشئ للإجراء الخاص حول النهوض بالحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، والقرار المتعلق بالمساعدة التقنية للدول النامية، والقرار المتعلق بالاختفاءات القسرية، والإعلان المشترك حول الآثار السلبية للرشوة على التمتع بحقوق الإنسان.

كما ساهم المغرب بكيفية نشيطة، يضيف الهيبة، في دعم ومساندة مجلس حقوق الإنسان في إنشاء عدة إجراءات خاصة، منها فريق العمل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة، والخبيرة المستقلة في مجال الحقوق الثقافية، والمقررين الخاصين المعنيين بالحق في الماء الشروب والتطهير والحق في التجمع السلمي.

وأكد، في سياق متصل، أن دسترة أولوية القانون الدولي بالنسبة للقانون الوطني، وتكريس الاعتراف بالتعدد الثقافي واحترامه، وتجريم التعذيب والاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، بالموازاة مع قرار المملكة الانفتاح على كل الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، شكلت منعطفا حاسما يعزز الالتزام الإرادي والملموس للمملكة في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

وأشار المندوب الوزاري إلى أن هذه الندوة الدولية تؤكد حرص المملكة على تفعيل التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان وتعميق انخراطها في هذا المضمار، بالنظر لأهمية الموضوع الذي تتناوله، وهو دور التخطيط الاستراتيجي في تنفيذ التوصيات الصادرة عن الآليات الأممية لحقوق الإنسان، سيما آلية الاستعراض الدوري الشامل، انطلاقا من التجارب الدولية في هذا الباب.

*من جهته، قال رئيس **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، إدريس اليزمي، في كلمة مماثلة، إن المغرب عمل خلال السنوات الأخيرة، وبفضل مجهود جماعي مدعوم من طرف المنتظم الدولي، لاسيما الاتحاد الأوروبي، على بلورة آليتين أساسيين للتخطيط الاستراتيجي في مجال حقوق الإنسان، أولاهما خطة العمل الوطنية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان.*

http://www.almaghribia.ma/Paper/Article.asp?idr=7&idrs=7&id=175738

وأوضح اليزمي، في هذا الصدد، أن الوقت حان للمصادقة على هذه الآلية، التي ساهم في إعدادها على مدى سنتين مختلف الفاعلين المؤسساتيين المعنيين وهيئات المجتمع المدني، مضيفا أن عددا من الخبراء المستقلين أكدوا بوضوح على المقاربة التشاركية التي سادت بلورتها.

وأشار إلى أن الآلية الثانية للتخطيط الاستراتيجي في مجال حقوق الإنسان، التي أضحى يتوفر عليها المغرب، هي الأرضية المواطنة من أجل التربية على ثقافة حقوق الإنسان، التي تتضافر ضمنها جهود المنظمات غير الحكومية والسلطات العمومية ويتولى المجلس الوطني لحقوق الإنسان أمانتها العامة.

وأكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان على أهمية تحقيق أكبر قدر من الالتقائية والتناسق بين مختلف هذه الآليات، التي ينضاف لها المخطط الوطني لمتابعة تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل ومعاهدات الأمم المتحدة، مثمنا كون ثلث مواد الدستور المغربي تعنى بمجال حقوق الإنسان.

يشار إلى أن هذه الندوة الدولية المنظمة من طرف المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بتعاون مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المغرب، تندرج في إطار إعمال المقاربة التشاركية التي اعتمدتها المندوبية في مجال التفاعل مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشكل عام، وفي مجال إعداد التقارير المقدمة إلى هذه الهيئات بشكل خاص.

كما يشكل هذا اللقاء، الذي ينظم في سياق اعتماد التقرير الوطني برسم الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان، مناسبة لتقاسم التجارب والممارسات الفضلى للمنظمات الدولية والحكومات في مجال بلورة التقارير المرحلية ومتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن آلية الاستعراض الدوري الشامل، وتمكين مختلف الأطراف المعنية على الصعيد الوطني من هذه التجارب، وذلك تمهيدا لإعداد وتقديم التقرير المرحلي للمغرب في شهر ماي 2014.

الصباح
يومية مغربية شاملة

دراسة في القانون

بعد صدور الدستور الجديد بحمولته الحقوقية. وبعد الارتقاء بعدد من المؤسسات الوطنية الحقوقية إلى مستوى الدسترة، وخاصة المجلس الوطني لحقوق الإنسان. ومرور سنة على إصدار المجلس لتقريره حول وضعية السجون بالمغرب والذي حظي باهتمام كبير من كل المتتبعين، يطرح التساؤل اليوم حول وضعية هذه السجون وماذا تغير بها ؟ ومكامن الخلل في منظومتها ؟ ولعل آليات المراقبة من أهم عناصر تلك المنظومة، وهي التي نقف عليها في هذا الحيز.

بقلم: علال البصراوي*

آليات مراقبة السجون وضرورة تفعيلها

(3/3)

الاكتظاظ ناتج عن اللجوء إلى الاعتقال الاحتياطي بشكل كبير

أما في ما يتعلق بتقييم عملية المراقبة القضائية، فيلاحظ من خلال التقارير المنجزة أن:

× الزيارات القضائية غير منتظمة ومتباعدة، ومعنى ذلك أنه لا تحترم المواعيد والآجال التي حددها المشرع لتلك الزيارات.

وقد يكون ذلك راجعا إلى كثرة اشتغال القضاة بالملفات والجلسات وغيرها من الأعباء القضائية داخل المحكمة، خاصة أن الأمر هنا يتعلق بعمل دائم ومنهجي، وتترتب عنه تقارير وإجراءات، إذا أريد له أن يكون عملا يتماشى مع خلفية المشرع وفلسفته في تقرير هذه المراقبة، لكن يلاحظ أيضا أن هذه الزيارات القضائية تقتصر في غالب الأحيان على الاطلاع على السجلات، دون الاطلاع الفعلي على أحوال السجناء وهذا عمل شاق فعلا، لكنه هو الأساس. الأمر الذي يتعين معه التفكير في إجراءات محددة لتنفيذ هذه المقتضيات.

ثالثا :مراقبة مؤسسات أخرى

بالإضافة إلى المراقبة الإدارية والمراقبة القضائية السابق الحديث عنها، هناك مؤسسات أخرى تقوم بعمل المراقبة نذكر منها تحديدا مؤسستين:

1 : المجلس الوطني لحقوق الإنسان .

إذ نص الظهير الشريف رقم 1-1719 الصادر في فاتح مارس 2011 بإحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان، نص في مادته الرابعة على أن المجلس يقوم برصد انتهاكات حقوق الإنسان بسائر جهات المملكة، ومن أجل ذلك يجوز له إجراء التحقيقات والتحريات اللازمة بشأنها، كلما توفرت لديه معلومات مؤكدة وموثوق منها حول حصول هذه الانتهاكات، مهما كانت طبيعتها أو مصدرها ونصت المادة 11 على أن يقوم المجلس في إطار ممارسته لمهامه في مجال حماية حقوق الإنسان، مع مراعاة الاختصاصات المخولة للسلطات العمومية المختصة، بزيارة أماكن الاعتقال والمؤسسات السجنية ومراقبة أحوال السجناء ومعاملتهم،... وبعد المجلس تقارير حول الزيارات التي قام بها تتضمن ملاحظاته و توصياته بهدف تحسين أوضاع السجناء .

و في هذا الإطار قام المجلس في السنة الأخيرة بزيارات إلى السجون وأنجز تقريرا عنونه « أزمة السجون : مسؤولية مشتركة، 100 توصية من أجل حماية حقوق السجينات والسجناء».

وقد حظي هذا التقرير باهتمام مختلف الفاعلين رسميين ومدنيين، وضع تشخيصا لوضعية السجون وانتهى بملاحظات وتوصيات.

لكن بعد مرور سنة على صدور التقرير، فإن المتتبع يلاحظ أن أوضاع السجون لم تتغير إن لم نقل ازدادت سوءا في بعض الجوانب، خاصة استمرار ظاهرة الاكتظاظ والتي تؤثر سلبا على مستويات أخرى داخل السجن، خاصة تنفيذ برامج الإصلاح وجودة التغذية والنظافة وغيرها من الجوانب.

ومعلوم أن ظاهرة الاكتظاظ ناتجة أساسا عن اللجوء إلى الاعتقال الاحتياطي بشكل كبير، وهذا موضوع فيه تفاصيل أخرى نعود لها في مناسبة أخرى .

2 : البرلمان .

البرلمان بدوره يمكنه أن يقوم بدور المراقبة وذلك فضلا عن اختصاصه في التشريع في مجال السجون والعفو العام طبقا للفصل 71 من الدستور.

ونص الفصل 40 من النظام الداخلي لمجلس النواب على أن تقوم اللجان الدائمة للمجلس بمهام استطلاعية حول ظروف تطبيق نص تشريعي معين، ومنها طبعا النصوص التشريعية المتعلقة بالسجون سواء تلك الواردة في القانون 98/23 ومرسومه التطبيقي أو تلك الواردة خاصة في المسطرة الجنائية، كما يمكن للبرلمان دعوة المندوب العام لإدارة السجون للاستماع إليه أمام اللجنة المختصة.

هذا في ما يتعلق بالمؤسسات الرسمية والوسيطة، هناك جهات أخرى يمكن أن تقوم بالرقابة بشكل أو بآخر. أهمها المجتمع المدني .

رابعا :المجتمع المدني .

ليست كل هيات ومنظمات المجتمع المدني مسموح لها بولوج فضاء السجن، بل إن المشرع حدد في المرسوم التطبيقي 00.485 ج لقانون السجون 23-98 طبيعة الجمعيات المسموح لها بولوج المؤسسات السجنية والمساهمة في الأنشطة وذلك في الفصول 10-11-12 إذ حددت تلك الفصول تلك الجمعيات والأنشطة والإجراءات اللازمة لولوجها السجن وحددتها في الجمعيات ذات الصلة بالعمل التربوي أو الاجتماعي أو الحقوقي والهيات الدينية، يسمح لها بإقامة حفل أو تخليد ذكرى حدث وطني داخل المؤسسات السجنية بعد موافقة مدير إدارة السجون وهو نفسه يحدد شروطا في ترخيصه إذا منحه.

و يمكن لوزير العدل أيضا أن يمنح لكل شخص أو عضو جمعية مهتمة بدراسة خطط ومناهج إعادة التربية رخصا خاصة واستثنائية لزيارة المؤسسات السجنية، وفي هذه الحالة يحدد مدير إدارة السجون شروط الزيارة.

ومن خلال كل ما سبق يتضح أن مجال مساهمة المجتمع المدني ضيقة بحكم القانون وتضاف إليها قيود الواقع. وبالنظر إلى دور المجتمع المدني الهائل اليوم والمكانة التي بوأه إياها الدستور الجديد، فانه لم يعد ملائما هذا التضييق، بل ينبغي فتح المجال بشكل أوسع للجمعيات لتقوم بدورها داخل السجون، فلعلها تساهم في التخفيف من أزمتها ويكفي أن نلاحظ من خلال تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن مجموع الزيارات التي قام بها المجتمع المدني للسجون سنة 2011 هو 486 زيارة ، والحال أن بالمغرب حوالي 100 الف جمعية (إلى حدود شهر يونيو 2013) وهذا العدد الهائل أو جزء منه يمكن أن يلعب أدوارا داخل السجون في التربية ومحو الأمية والرياضة والتكوين... وغيرها من المجالات التي تعتبر السجون اليوم في أمس الحاجة إليها. لكن هذا لن يتأتى إلا إذا منحت لهذه الجمعيات الإمكانات والتسهيلات اللازمة، خاصة تعديل مسطرة الولوج إلى السجن والتي تقتضي اليوم موافقة مدير إدارة السجون مركزيا، وهذا تعقيد لا طائل منه، ويكون من المفيد تحويل هذا الاختصاص لمدراء المؤسسات السجنية ولهم أن يستشيروا في الأمر كل الجهات التي تفيدهم في منح الموافقة من عدمه.

هذه إذن مجمل أوجه المراقبة،وكما يلاحظ، فإن جلها يحتاج تعديلا على مستوى النص القانوني وعلى مستوى الممارسة .

ويمكن أن تضاف إلى تلك الآليات الرقابية جهات أهمها الإعلام، الذي أصبح بشكل أداة رقابة حقيقية على السجون كما على غيرها من المؤسسات.

*محام

ليست كل هيآت ومنظمات المجتمع المدني مسموح لها بولوج فضاء السجن

لجنة اليزمي تستبق زيارة الفريق الأممي الخاص بالاعتقال التعسفي للصحراء و تقوم بزيارة لسجن العيون

يبدو أن **المجلس الوطني لحقوق الانسان**، يستبق زيارة الفريق الأممي المعني بالاعتقال التعسفي، والمقررة هذا الشهر، حيث علمت " كود " من مصادر حقوقية، أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان (العيون السمارة) قامت صباح يوم أمس الأربعاء 4 دجنبر الجاري، بزيارة تفقدية للسجن المحلي بالعيون في إطار برنامجها السنوي لزيارة أماكن الاحتجاز.

و أضافت مصادر " كود " أن أعضاء اللجنة وهم " سيدي محمد سالم سعدون . المدير التنفيذي " و"سيدي أحمد بوهدا . منسق مجموعة عمل الحماية "، و" لحبيب الديماوي " و" فتيحة العكري " و" بنمامين مصطفى . منسق إداري " . سجلوا ملاحظات مهمة داخل السجن بعد لقائهم بالسجناء، أهمها الاكتظاظ الذي يعيشه السجن.

http://www.goud.ma/%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%A8%D9%82-%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B3%D9%81%D9%8A_a38300.html

انفراد. برقية لأمن الحدود بحذف أسماء قياديين من الشبيبة الإسلامية من لائحة المبحوث عنهم والمغرب يراسل الإنتربول لإلغاء الأمر الدولي باعتقالهم وولد الحبيب يعود لأرض الوطن غدا

علمت "كود" من مصدر مطلع أن مختلف الأجهزة الأمنية في المعابر الحدودية في الموانئ والمطارات والمنافذ البرية توصلت، أمس الأربعاء (4 دجنبر 2013)، ببرقية من الفرقة الوطنية للشرطة القضائية تضم لائحة بأسماء مجموعة من قيادي حركة الشبيبة الإسلامية سقطت المتابعة في حقهم، بعد أن وقع في حقهم التقادم القضائي ما يمكنهم من العودة إلى أرض الوطن، دون أن يجري إلقاء القبض عليهم.

وأفاد المصدر أن القياديين المذكورين حذفت أسمائهم من لائحة المبحوث عنهم من طرف السلطات الأمنية بالمملكة.

وأكد المصدر أن الأمن المغربي وجه، عن طريق مكتب الإنتربول في الإدارة العامة للأمن الوطني بالرباط، مراسلة إلى المكتب المركزي للشرطة القضائية الدولية (الإنتربول) في روما، من أجل إلغاء الأوامر الدولية في حق المدانين غيابيا من المنتمين للشبيبة الإسلامية، وحذف أسمائهم من لائحة المطلوبين، بعد أن أنت صدرت في حقهم مذكرات اعتقال على الصعيد الدولي، بناء على طلب السلطات القضائية المغربية.

وجاء هذا القرار قبل ساعات من وصول القيادي البارز في الشبيبة ولد الحبيب، غدا الجمعة، إلى المغرب، حيث سيجد في استقباله مجموعة من النشطاء السابقين في الحركة، وأيضا حقوقيين، وسياسيين، وممثلين عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ويخطط ولد الحبيب، الذي ذاق رفقة أبناءه وزوجته الويلات على يد الأمن الجزائري عندما كانت حركة الشبيبة في أوج نشاطها، للإقامة لأزيد من شهرين في المغرب، قبل العودة إلى فرنسا مجددا.

وتأتي عودة ولد الحبيب بعد أيام من تمكن القيادي الأسبق في جماعة الشبيبة الإسلامية، لخضر بكير، شقيق الناطق الرسمي باسم الحركة، من العودة إلى المغرب، بعد أن قضى أزيد من 28 سنة في منفاه بطرابلس الليبية، حيث سبق لغرفة الجنايات بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء أن أصدرت عام 1985 حكمها الغيابي بالإعدام في حقه، رفقة ما سمي آنذاك "مجموعة بلقاسم الحاكمي، التي ضمت 26 قياديا في الجماعة.

ويعد لخضر بكير، 49 سنة، من القيادات البارزة في جماعة الشبيبة الإسلامية التي حوكمت غيابيا بالإعدام عام 1985، بتهم ارتكاب جناية "المس بأمن الدولة الداخلي عن طريق الاعتداء الهدف منه إحداث التخريب والتقتيل".

http://www.goud.ma/%D8%A7%D9%86%D9%81%D8%B1%D8%A7%D8%AF-%D8%A8%D8%B1%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D8%A8%D8%AD%D8%B0%D9%81-%D8%A3%D8%B3%D9%85%D8%A7%D8%A1-%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D9%8A%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9_a38321.html

عاجل. مواجهات بين الأمن بطنجة ومهاجرين من جنوب الصحراء على إثر وفاة كاميروني بعد سقوطه من الطابق الرابع لعمارة.

علمت گود، من مصادر مطلعة في طنجة، أن عملية لمداهمة شقق بمنطقة بوخالف بمدينة طنجة خلف وفاة مهاجر كاميروني، ألقى بنفسه من الطابق الرابع مخافة إلقاء القبض عليه من طرف رجال الامن.

وخلفت وفاة المهاجر الافريقي مواجهات بين المهاجرين المقيمين بطريقة غير قانونية بالمغرب، ورجال الامن، حيث قام المهاجرون برشق وإصابة عدد من رجال الامن، خلال المواجهات فيما رفضوا تسليم جثة الكاميروني للسلطات من أجل نقلها إلى مستودع الاموات، ليسلموه في الاخير بعد تدخل رئيسة **اللجنة الجهوية لحقوق الانسان** بالاضافة إلى الوكيل العام للملك، ورئيس مصلحة الطب الشرعي بطنجة.

وعرفت المنطقة إنزالا أمنيا كبيرا بعد تسليم جثة الكاميروني، للسلطات في الوقت الذي إتهم فيه المهاجرون المحتجين رجال الامن بدفع الكاميروني المتوفي من شرفة الطابق الرابع حيث كان متواجد، مشيرين إلى أن رجال الامن المداهمين للشقق هم من يتحمل مسؤولية وفاة زميلهم، بينما وعد الوكيل العام لطنجة المحتجين بفتح تحقيق عاجل في النازلة سيتم فيه تحديد إن كانت العناصر الامنية متورطة في مقتل الكاميروني.

هذا فيما اشارت مصادر إعلامية من طنجة أن مسؤولين أمنيين نفوا بشكل قاطع تورط رجال الامن في مقتل الكاميروني، مؤكدين أنه حاول الهروب من رجال الامن ليقع من الطابق الرابع.

http://www.goud.ma/%D8%B9%D8%A7%D8%AC%D9%84-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A8%D8%B7%D9%86%D8%AC%D8%A9-%D9%88%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A5%D8%AB%D8%B1_a38288.html

وفاة نزلاء تقود لجنة من مجلس حقوق الإنسان إلى خيرية تيط مليل

عزيز الحور

325/4

علمت «الأخبار» أن لجنة تابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حلت، قبل أيام، بالمركز الاجتماعي دار الخير بتيط مليل، بالدار البيضاء، للتحقيق في حقيقة وفاة نزلاء بالخيرية.

ووفق المعطيات التي حصلت عليها «الأخبار» فإن لجنة مجلس حقوق الإنسان حلت بالخيرية بعد توارد أنباء عن وفاة عدد من النزلاء بسبب ظروف الإقامة والإطعام بمركز تيط مليل.

في المقابل، نفى مصطفى السردي، مدير مركز تيط مليل للرعاية الاجتماعية، وقوع وفاة جماعية لنزلاء الخيرية بسبب الجوع، مشيرا إلى أن الوفيات التي تقع بالمركز سببها تردي الوضع الصحي للنزلاء به.

وأفاد المسؤول ذاته، في تصريح لـ«الأخبار»، أن ظروف الإقامة والإطعام بالمركز جيدة، مضيفا، بنبرة ساخرة، أن النزلاء يمكن أن يتوفوا بسبب التخمة وليس الجوع.

وأكد مدير خيرية تيط مليل أنه عندما تسجل وفاة بالمركز يتم إخبار الدرك الملكي الذي ينظر في الأمر، مؤكدا أنه تحدث، بالفعل، وفيات داخل المركز، وذلك بسبب كون عدد من النزلاء، خاصة المشردين الذين يتم انتشالهم من الشوارع، يفدون على المركز في وضعية صحية متدهورة وحاملين لأمراض مزمنة، ما يشكل، حسبه، عوامل تفضي أحيانا إلى وفاتهم داخل المركز، مؤكدا أنه ليست لهذه الوفيات علاقة بطريقة تدبير مركز تيط مليل.

في موضوع : " الهجرة واللجوء بالمغرب : نحو مقاربة جديدة مائدة مستديرة

في إطار الاختصاصات و المهام المنوطة **بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان و لجانه الجهوية** في مجال حماية حقوق الإنسان و النهوض بها، تتشرف اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة – فجيج، بدعوتكم لحضور ومتابعة أشغال المائدة المستديرة التي ستنظمها بتعاون مع رئاسة جامعة محمد الأول ومختبر الدراسات والأبحاث في حقوق الإنسان التابع لكلية الحقوق بوجدة ، في موضوع : " الهجرة واللجوء بالمغرب : نحو مقاربة جديدة « وذلك يوم الثلاثاء 10 دجنبر 2013 بقاعة الاجتماعات بمقر رئاسة جامعة محمد الأول على الساعة الثانية والنصف بعد الزوال. و يهدف هذا اللقاء الدراسي الذي ينظم تخليدا لليوم العالمي لحقوق الإنسان إلى إشراك الفاعلين المؤسساتيين المعنيين بشؤون المهاجرين والباحثين الجامعيين والجمعيات العاملة في مجال الهجرة والإعلام المحلي في مواكبة مسار تنفيذ السياسة الحكومية الجديدة المتعلقة بالمهاجرين واللاجئين و إغناء النقاش حول مرتكزاتها القانونية الدولية والوطنية والحقوقية. ويروم أيضا المساهمة في تحديد صيغ التنسيق بين مختلف المتدخلين المحليين المعنيين بتدبير شؤون المهاجرين سعيا إلى إعمال مقتضيات دستور2011 و تنفيذا للالتزامات الاتفاقية الدولية للمغرب ذات الصلة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويضم برنامج المائدة المستديرة توقيع اتفاقية شراكة بين جامعة محمد الأول والمجلس الوطني لحقوق الإنسان فضلا على جملة من العروض يقدمها أعضاء باللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة–فجيج و باحثون من مختبر الدراسات والأبحاث في حقوق الإنسان وفاعلون جمعويون في مجال المهاجرين. وستتناول هذه العروض: "الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب: قراءة في خلاصات وتوصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان"، "الأجنبي أمام القاضي الإداري المغربي "،"القانون 02-03 وملاءمته للمعايير الحقوقية الدولية "، "اللجوء في المغرب : أية سياسة جديدة "، "نظرة المهاجرين بوجدة إلى السياسة الجديدة للهجرة واللجوء". محمد العمرتي، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بوجدة–فجيج

http://www.oujdacity.net/regional-article-85888-ar/%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%88%D8%B6%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A1-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%86%D8%AD%D9%88-%D9%85.html

استعراض التجربة المغربية في مجال "المقاولات وحقوق الإنسان" بجنيف

جنيف/4 دجنبر 2013/ومع/ تم، اليوم الاثنين، أمام المنتدى الدولي للأمم المتحدة في جنيف، استعراض تجربة المغرب في مجال تعزيز حقوق الإنسان في قطاع المقاولات.

وأبرز السيد ألبير ساسون، مستشار رئيس **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** وعضو وفد المجلس والاتحاد العام لمقاولات المغرب المشارك في هذا المنتدى، أن "الإجراءات المتخذة لا تتعلق فقط بتعزيز المسؤولية الاجتماعية للمقاولات، ولكن أيضا بتحفيزها لأخذ مبادئ الأمم المتحدة في هذا المجال بعين الاعتبار".

وقال السيد ساسون، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، إن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يواكب منذ سنوات الدينامية التي يشهدها المغرب في مجال المسؤولية الاجتماعية للمقاولات، وذلك بتعاون مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب، الذي يتوفر على علامة للجودة للمقاولات وميثاق للمسؤولية الاجتماعية.

وأضاف أن "المجلس الوطني لحقوق الإنسان يطمح أن يمضي لأبعد من ذلك، على غرار الهيئات التابعة للأمم المتحدة"، مبرزا أن المجلس يشجع المقاولات على الامتثال للمبادئ التوجيهية التي وضعها المقرر الخاص لحقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية.

وتتعلق هذه المبادئ، حسب السيد ساسون، باحترام الحقوق الأساسية في الشغل، ومنع تشغيل الأطفال، والحق في الإضراب والحق في الصحة، مبرزا أن "مسؤولية الدولة لا تتوقف عند حماية هذه الحقوق فقط، وإنما أيضا على الحرص على تطبيق واحترام القانون".

وأشار، في هذا الصدد، إلى مشاركة المغرب في مؤتمر إقليمي للمؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان عقد في نهاية شهر نونبر المنصرم بأكرا حول موضوع المقاولات وحقوق الإنسان، وهي المشاركة التي حظيت بترحيب كبير، ومكنت المجلس من ربط وتعزيز الشراكات مع المؤسسات المماثلة التي ترغب في الاستفادة من التجربة المغربية.

وقال السيد ساسون "لقد أبرزنا ما تم تحقيقه بالمملكة خلال السنوات الأخيرة، وخاصة ما يتعلق بإحداث لجان جهوية للمجلس يبلغ عددها حاليا 13 لجنة في مجموع أنحاء البلاد"، معتبرا أن الأمر يتعلق بمقاربة فريدة.

وأضاف الخبير أن "حضورنا على مستوى الشبكة الإفريقية يكتسي أهمية كبرى"، معتبرا أنه من المناسب بالنسبة للمغرب التعريف بنموذجه في مجال النهوض بحقوق الإنسان بإفريقيا، بما في ذلك الإجراءات المتخذة على مستوى الأقاليم الجنوبية.

من جانبه، أكد السيد سعيد السقاط، عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ورئيس لجنة المسؤولية الاجتماعية للمقاولة بالاتحاد العام لمقاولات المغرب، أهمية العمل الذي تم تحقيقه على مستوى الاتحاد لتمكين المملكة من مرجع خاص في هذا المجال.

وقال، في تصريح مماثل، "لقد طورنا منذ سنة 2005 إطارا مرجعيا خاصا، ملائما للاقتصاد المغربي ومستلهما من المعايير الدولية".

ويتمثل الابتكار الرئيسي، حسب السيد السقاط، في خلق علامة، كأداة تقييم لرصد كيفية تموقع المقاولة إزاء المسؤولية الاجتماعية للشركات، معتبرا أن الأمر يتعلق بمبادرة إرادية من قبل الشركات التي تلتزم على أصعدة مختلفة، لاسيما على مستوى حقوق الإنسان في مجال الحرية النقابية وتسوية المنازعات والتحكيم و تكافؤ الفرص.

ويضم الوفد المغربي أيضا السيدة نبيلة تبور، المديرة التنفيذية للجنة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بجهة الدار البيضاء – سطات، وأمينة الصالحي الإطار بالمجلس.

http://www.menara.ma/ar/2013/12/04/914158-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%81.html

في نقد علاقة منتدى الحقيقة والإنصاف بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان

مصطفى المانوزي

تكللت أشغال المؤتمر الوطني الرابع للمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف بنجاح منقطع النظير ، غير أن التخوف الذي رافق الإعداد النهائي للمؤتمر ظل يتطاوس بظلاله ، منذ حصول بعض قدماء المعتقلين السياسيين على بطاقة العضوية ك " جواز " لولوج رحاب المنتدى لأول مرة في تاريخه ، أي منذ تأسيسه في نونبر 1999 ، ومن بوابة العاصمة التي تفتقر إلى مقومات فرع تنظيمي ، ينتمي بعضهم إلى قيادات في جمعية مماثلة وآخرون امتداد إلى " معتصمين " ينشطون وفق مقتضيات "الاستقلال الذاتي " عن قنوات المنتدى التنظيمية والأدبية ، ليكون عمرهم الافتراضي داخل المؤتمر وبالأحرى في حضن المنتدى تحت يافطة " مؤتمرين " لا يتجاوز نصف شهر ، ولم يكن هدفهم " الأسمى والنبيل " سوى العمل على محاولة "فسخ" علاقة المنتدى بالمؤسسات الدستورية والعمومية وقطع الصلة بالأساس مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان كشباك فريد تتنفس من خلاله مطالب الضحايا ، في وقت قطعت الدولة ومعها الحكومة كل قنوات التواصل ، منذ تقديم شكايات باسم عائلات المختطفين السياسيين ومنذ إبرام صفقة مع حزب محافظ ليتولى تدبير الشأن العمومي ضدا على سياق وثمار حركة عشرين فبراير المفترضة والمحتملة ، هاته الحكومة التي غازلت العقل الأمني بإهداء الجلادين المفترض فيهم المسؤولية عن انتهاكات سنوات الرصاص الجسيمة ، قانونا يشرعن لإفلاتهم من المساءلة الجنائية ومن العقاب ، حيث تمت معاقبة الضحايا مرة أخرى في شخص قيادة المنتدى التي تعاملت بحياد تام خلال أشغال المؤتمر ،دون توجيه ، ما عدا الإلحاح على ضرورة إشراك الجميع في المداولات والقرارات والتوصيات في توافق وائتلاف مفيد لمصالح المنتدى السامية ، غير أن رئاسة المؤتمر الوطني الرابع لم تتوصل بالبيان العام في صيغته النهائية ، كما أن السجل والملف الخاص بلجنة البيان العام خال من لائحة المؤتمرين الذين شاركوا في أعمالها بغض النظر عن خلو سجل المحاضر من أسماء المقررين ورئيس اللجنة ، ليصير التقرير المنسوب إليها والمنشور في مواقع الكترونية مجهول الهوية والمسؤولية ؛ وعلى اثر ذلك أصدرت هيأة رئاسة المؤتمر بلاغا توضح فيه بأن " عمل لجنة البيان العام لم يتم تسليمه لها فور تلاوته في الجلسة العامة ، كما كان منتظرا وكما هو معمول به ونظرا للخلل الواقع بشأنه وعدم قدرتها على ضبط عناصره ، فقد قررت إحالة الموضوع على المجلس الوطني في دورته الأولى ." ولقد تم تأويل موقف الرئاسة القانوني على أنه محاولة للالتفاف على مقتضيات البيان العام " الثورية " والحال أن الأمر لا يخلو من مجرد تقويم مسطري ، والجهة الوحيدة المخول لها مهمة فحص شرعية المقررات هي الرئاسة التي لم تؤشر على ما تم نشره ، بصرف النظر عن المحتوى . ولعل ما حاول به البعض تعزيز مزاعمهم هو الادعاء بضرورة تحصين " القرار التاريخي " الصادر حول مراجعة العلاقة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، وهو موقف لا نختلف حوله سوى في أسلوب صياغته ، فالمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف راكم وأبدع معجمه وهويته ومقاربته الخاصة ، عبر مسيرته النضالية ، والتي لم يشارك في بلورة معالمها هؤلاء الملتحقون به عشية الاحتفال بمرور 14 سنة على تأسيسه ، مناسبة يطرح فيها سؤال الحاجة إلى الانفتاح دون المساس بالهوية والإستراتيجية والمبادئ ، وهو الخلل الذي شاب " التقرير " المزعوم أنه صدر عن لجنة البيان العام ، فمحرروه لم يمتلكوا بعد تقنية الصياغة بمعجم المنتدى المعمد بروح التأسيس والتراكم النضالي الحقوقي وفق خصوصية تروم التمرين على الانخراط في مسلسل العدالة الانتقالية وفق المعايير الكونية بالتفاعل مع التجربة المغربية وبالحفاظ على جميع المسافات الضرورية سواء مع الدولة ومؤسساتها أو مع الأحزاب ونزعاتها الإلحاقية التي تعتبر العمل الحقوقي مجرد ورقة للضغط والتفاوض والمساومة أحيانا ، لذلك نؤكد بأن الصياغة "المستوردة " والدخيلة على قاموس المنتدى والتي كان من المفترض اغترافها من الأرضية التوجيهية وبيانات المكتب التنفيذي وكذا كلمته خلال الجلسة الافتتاحية ومن التقرير الأدبي الذي كان بمثابة نقد ذاتي للتجربة ، وعلى الخصوص في العلاقة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ؛ لذلك افتقد التقرير إلى لمسات المنتدى وروح نواياه المبدئية ؛ من هنا فإن تقييم تلك العلاقة والذي استدعى تلك العملية "الفدائية " التاريخية ، ينبغي أن يتم من زاوية اعتبار هاته المؤسسة الوطنية وسيطا وهيأة استشارية ، في إطار نقد العلاقة التفاعلية والرقابية والنقدية ، دون اختزالها والرهان عليها كآلية تسدي خدمة عمومية بناء على مقاربة مطلبية إحسانية ، والحال أن المطلوب هو التعاقد على أساس كريم وتشاركي يتطلب المرافعة اليومية واللصيقة نظرا لطبيعة الملفات المعاشية / الإنسانية ، وتأطيرها بمرافقة نقدية اعتبارا من التخطيط إلى التنفيذ ثم التقييم والتقويم ، وفي هذا الصدد لا يعقل أن يقتصر دور المنتدى ،فقط ، على التدخل لفائدة الضحايا والعمل على حث المجلس الوطني لحقوق الإنسان على حل المشاكل الفردية والخاصة للضحايا ، على شاكلة ما يجري من تقديم طلبات تحويل

http://www.maghress.com/almassaia/7668

السكن بالأذونيات أوالعكس ،وإنما يتطلب الأمر أن يلعب المنتدى دور الرقيب الحاضر في كل عمليات "التقدم والانتقال " كقوة اقتراحية وكشريك حقيقي ، وفي هذا الصدد يمكن استحضار التقارير الموازية التي يحررها المنتدى بين الفينة والأخرى وكذا المذكرات التي بواسطتها ينتقد نتائج متابعة تنفيذ توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة ، انطلاقا من مقاربة الملفات العالقة في مجال الحقيقة والكشف عن مصير المختطفين السياسيين ورصد مؤشرات التكرار وترسيخ ضمانات عدم التكرار والمجسدة في محتوى الشق السياسي من التوصيات ، ثم الشق المتعلق بجبر الضرر الفردي والجماعي / المناطقي ، كما يمكن استحضار الدور الطلائعي الذي يلعبه المنتدى من خلال مرافعاته ومبادراته وحواراته في الإعلام والندوات والوقفات والمسيرات من أجل الحيلولة دون الطي التعسفي وغير المنصف لملف ماضي الجمر والقمع ، وذلك عبر المطالبة بافتحاص أدبي ومادي لجميع برامج التعاون المشترك بين المجلس الوطني والاتحاد الأوروبي حول مشاريع حفظ الذاكرة والأرشيف والتاريخ وجبر الضرر الجماعي ،والتي تقدر الاعتمادات المرصودة لها بالملايير ، وكذا إجبار الدولة على سن إستراتيجية وطنية شاملة للحد من الإفلات من العقاب ، فلنتذكر المعركة المشتركة التي خاضها المنتدى إلى جانب المجلس الوطني لحقوق الإنسان وبعض الفرق البرلمانية من أجل تطهير قانون حماية العسكريين ، من المقتضيات التي من شأنها شرعنة الإفلات من العقاب وتمتيع الجلادين الحقيقيين والمفترضين بصكوك البراءة من الجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة ، الماضية والحاضرة والمحتملة ، في ظل انعدام إرادة حقيقية لإعمال تدابير وضمانات عدم التكرار ، وقد توج النضال المشترك أيضا مع باقي مكونات الطيف الحقوقي بإلغاء المادة السابعة من القانون المذكور ،والتي كانت تعدم المساءلة الجنائية ؛ ليبقى المطلوب هو النضال باستمرار وإصرار من أجل إلغاء المادة السادسة والتي تتعارض والحق في معرفة الحقيقة وحرية التعبير والتنظيم ،وذلك في سياق تطهير الترسانة القانونية وخاصة قانون الحق في الوصول إلى المعلومة وقانون تنظيم الأرشيف الوطني ،من كل ما من شأنه اعتراض هذا الحق المكفول كونيا . وإذا كنا مضطرين والحالة هاته إلى تقييم علاقتنا مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ،فإننا نلح على ضرورة الحرص على مدى أهمية خضوع هاته المؤسسة الوطنية للرقابة البرلمانية والقضائية أيضا ، على اعتبار أن الإجراءات والمقررات والاستشارات المقدمة كمنتوج ، تشكل وعاءا مهيكلا ومؤسسا لمراكز قانونية تؤثر في وعلى المسار الحقوقي وتشكله وهندسته ، وترهن ديناميكية التخطيط والتشريع وتوجه السياسات العمومية ، التقائيا ، في مجال الحريات وحقوق الإنسان والتربية على المواطنة ، الشيء الذي يقتضي تأهيل أداء المنتدى لكي يلعب دوره الريادي في نقد جميع المقاربات ذات البعد والخلفيات الإحسانية والاختزالية ، ومن أجل تحويل شعار مؤتمرنا الرابع " من أجل الكرامة وضد التكرار " ، إلى مقتضيات مادية وآليات عملية تتناغم مع مطلب ملاءمة التفعيل الديمقراطي للدستور ، كوثيقة انتقالية ، مع المعايير الكونية المؤطرة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ،ضمن إستراتيجية شاملة ومندمجة مؤطرة بالشفافية والحكامة ؛ الشيء الذي لا يحول دون تثمين كل ما أنجز وأجازه الضحايا على المستوى الشخصي ، لكن لا مناص من ضرورة التأمل في أهمية الاعتراف بفشل المقاربة

التعويضية في تحقيق مرامي العدالة الانتقالية ،مع الإعداد والإبداع في خلق بدائل للتجاوز والاستدراك والتقويم ،وعلى سبيل الاقتراح ، إنشاء صندوق عمومي يتولى مهمة مأسسة جبر الضرر الفردي والجماعي / المناطقي وفق روح شعار المؤتمر واختيارات المنتدى الاستراتيجية التي تروم تحقيق عدم التكرار مع حفظ الكرامة ورد الاعتبار للضحايا ،إنسانيا ومجاليا ، ضدا على كل إرادة لاستمرار أثار العقاب الجماعي ، على امتداد الوطن من أقصى تخوم الصحراء إلى أقصى الريف ، ولنطرح سؤال الاستمرارية وإشكالية التماهي بين المجلس الحالي وبين نسخ المجلس الاستشاري ، سؤالا يستحضر التوفيق بين الإمكانيات الذاتية للمنتدى ،كمنظمة إصلاحية ،بنفس حقوقي محض ، والشرط العام الموضوعي ، مما يعنيه بالضبط نقد وتطوير العلاقة مع الفاعل الاجتماعي والسياسي ومدى انخراطه في تفعيل توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة كثمرة مجهود وطني وكحد أدنى مشترك فيما بين مكونات الحركة الوطنية والديمقراطية ؛ وعلى الخصوص الفاعلين السياسيين الذين اختاروا العمل المؤسساتي والمشاركة في صناعة القرار السياسي والأمني ، مع استحضار توجهات الحكومة الحالية التي انبثقت كنقيض لسياق الحراك الاجتماعي ومفارق لقانون التحول والتطور ، وما نتج عنه من إبرام صفقات هنا وهناك فيما بين الحزب الأغلبي ، الرافض قطعا لمسلسل القطيعة مع الماضي القريب والقاصي ، وبين جهات لها نفس الهدف والمصالح في وأد أية تسوية عادلة تروم المصالحة الوطنية المقرونة بالحقيقة والإنصاف .لقد واجهنا كل محاولات إقبار الملف ، حيث كنا نلمس تبلور إرادة على مستوى رئاسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان تروم إغلاق ملف معالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ، والحال أن هذا الملف ، كقضية سيادية ومجتمعية وتدخل ضمن المجال المحفوظ للملك ويخضع لمسؤوليته والتزامه في الطي طيا عادلا ، هو علة وهدف وجوده وتأسيسه ؛ فإن الأمر يقتضي تأهيل انخراطنا في دواليبه وتوسيع العضوية كميا ونوعيا ، بما يبيح ويتيح إمكانية خلق آليات مرافقة الضحايا أو ذويهم صحيا ونفسيا وقانونيا وقضائيا ،إن اقتضى الحال ،وآلية الوقاية من التعذيب مستقلة ومشتركة ،ثم آلية حماية الأشخاص من الاختفاء القسري وكذا جميع الآليات المفيدة لمواكبة وتتبع الممارسة الاتفاقية الدولتية وتقييم وتقويم أدائها وخلق شراكات وتحالفات إقليمية ودولية ،وان تطلب الأمر إعادة قراءة مسار العدالة الانتقالية في سياق ترسيخ عدالة الانتقال الديمقراطي في العلاقة مع دول الجوار ودول الاستعمار ، قراءة تروم إعادة كتابة التاريخ الوطني والمغاربي والمتوسطي وتحول دون تزكية عقدة تجزئة المغرب الكبير ، وذلك بتصفية الدين التاريخي سواء بحفظ الذاكرة الجمعية / الجماعية على أساس استكمال رسالة التحرر والتحرير مع رد الاعتبار واستصدار صكوك الاعتذار عن كل ما تم اقترافه من جرائم ضد الإنسانية باسم الأمن والحماية والمساعدات " المالية " و"التعاون الاستراتيجي المشترك " .

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة تنظم ندوة حول المعتقل السري دار بريشة

تنظم **اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة** ندوة تحت شعار 'المعتقل السري دار بريشة جزء من المشروع الوطني لحفظ الذاكرة'، وذلك اليوم الخميس 5 دجنبر الجاري على الساعة الثالثة بعد الزوال بدار الثقافة بتطوان.

ويأتي هذا اللقاء . حسب بلاغ صحفي للجنة توصلت أون مغاربية بنسخة منه . في إطار تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، خاصة تلك المتعلقة بتحويل أماكن الاعتقال التي وشمت الذاكرة الفردية والجماعية بحكايات مؤلمة ارتبطت بالتعذيب والاغتيال، إلى فضاءات تحفظ فيها الذاكرة سعيا لتحقيق الإنصاف والمصالحة المنشودين.

وسيتم خلال هذه الندوة، تقديم مداخلة لكل من إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حول "المجلس الوطني لحقوق الإنسان وحفظ الذاكرة" وكذلك مداخلات الأساتذة معروف الدفالي ومصطفى الغاشي، باحثين في التاريخ المعاصر، إضافة الى عرض شريط مصور من إعداد اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان وجمعية أصدقاء السينما بتطوان حول "دار بريشة كما يرويها بعض الناجين من جحيم الموت".

يذكر أن المجلس عمل في إطار تتبعه لإعمال توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بحفظ الذاكرة، على تنفيذ برنامجين يهمان الحفظ الإيجابي للذاكرة بدعم من الاتحاد الأوروبي والحكومة وشركاء آخرين دوليين ووطنيين ومحليين. ويتعلق الأمر ببرنامج جبر الضرر الجماعي وبرنامج " الأرشيف والذاكرة والتاريخ ".

وقد اشتمل البرنامجان على عدة مشاريع تهم تحويل المعتقلات السرية السابقة إلى فضاءات لحفظ الذاكرة، وصون التراث اللامادي وتشجيع البحث العلمي في مجال التاريخ المعاصر وحفظ وتثمين الأرشيف وإحداث المتاحف على المستويين الوطني والجهوي.

http://www.inewsarabia.com/378/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%B7%D9%86%D8%AC%D8%A9--%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%85-%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9--%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%AA%D9%82%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B1%D9%8A-%D8%AF%D8%A7%D8%B1-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B4%D8%A9.htm

البديل الحضاري لا يوجد مرسوم لحل الحزب وما اعتمدته الداخلية مجرد تلفيقات

توصل **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** برد وزارة الداخلية حول المذكرة التي رفعها إليها بشأن قضيةً حزب البديل الحضاري وقد أكدت هذه الوزارة أن الحزب قد حل وأدلت بورقة غير قانونية اعتبرتها بمثابة مرسوم الحل المزعوم كما قالت في معرض ردها بأن حزب البديل الحضاري قد لجأ إلى القضاء الذي أكد حل الحزب . وهذا الرد مرفوض لوجهين وهما أن لا وجود لمرسوم الحل ونتحدى هذه الوزارة أن تدلي للرأي العام برقم المرسوم وبتاريخ صدوره في الجريدة الرسمية ، ثانيا، ولأنه غير موجود ولم نتمكن بالإدلاء به لدى المحكمة وبالتالي فإن المحكمة لم تجد سببا لانعقادها على خلفية الحل .

ننتظر من المجلس الوطني لحقوق الإنسان باعتباره هيئة مخولة بمراقبة الانتهاكات التي تطال حقوق الإنسان أن يقوم بواجبه اتجاه هذا العبث الذي يصادر لحقوق مناضلي حزب البديل الحضاري في العمل السياسي . لن يضيع حق وراءه طالب ونحن لن نفرط في حق من حقوقنا وإن غدا لناظره لقريب .

نقلا عن الامين العام للحزب السيد مصطفى المعتصم

http://www.khbarkom.com/details-4335.html

لقاء بين وفد عن الهيئة السورية للعدالة الانتقالية وعدد من الجمعيات الحقوقية للاطلاع على تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة

عقد وفد عن الهيئة السورية للعدالة الانتقالية يوم الثلاثاء بمقر المنظمة المغربية لحقوق الإنسان اجتماعا مع ممثلي عدد من الجمعيات الحقوقية تم خلاله الاطلاع على تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة بالمغرب ودور المجتمع المدني في إنجاحها.

وأوضح رئيس الهيئة السورية للعدالة الانتقالية السيد رضوان زيادة في تصريح للصحافة أن الزيارة التي يقوم بها إلى المغرب بدعوة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان تروم الاطلاع على التجربة الرائدة لهيئة الإنصاف والمصالحة. وأضاف أنه "تم بقرار من الحكومة المؤقتة في سورية تشكيل الهيئة السورية للعدالة الانتقالية والتي ستضطلع بوضع برامج للعدالة الانتقالية في سورية خاصة في ما يتعلق بالاختفاء القسري وإحداث المحكمة الدولية الخاصة بسورية".

وأشار إلى أن الوفد السوري الذي يضم أعضاء في الائتلاف الوطني لقوى المعارضة السورية أجرى لقاء مع مسؤولين **بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان** ويسعى للتعرف على الجمعيات الحقوقية التي كان لها دور رائد في إنجاح تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة في المغرب.

وفي بداية هذا اللقاء قدم السيد محمد النشناش رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان لمحة عن نشأة وأنشطة هيئة الإنصاف والمصالحة. كما أبرز مساهمة أعضاء الجمعيات الحقوقية في هيئة الإنصاف والمصالحة والسلاسة التي مرت فيها هذه التجربة مما يجعلها فريدة من نوعها على مستوى العالم العربي.

وأكد السيد النشناش أن غالبية توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وجدت طريقها إلى التنفيذ خاصة على مستوى الكشف عن مصير المختفين وجبر الضرر.

واستعرض الوفد السوري خلال هذا اللقاء الوضع الحقوقي المتردي في سورية في ظل استمرار الاقتتال والعنف الدموي. كما استمع الوفد السوري أيضا لمداخلات عدد من ممثلي الجمعيات الحقوقية حول تجربة المغرب في مجال العدالة الانتقالية.

http://www.maroc.ma/ar/%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D9%88%D9%81%D8%AF-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%B7%D9%84%D8%A7%D8%B9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9

M. El Hiba : la réussite de l'EPU est tributaire de la mise en œuvre des mécanismes des droits de l'Homme

La réussite de l'Examen périodique universel (EPU) est tributaire de la mise en œuvre des mécanismes de droits de l'Homme à travers l'éducation, la sensibilisation, de l'information et des TIC, a affirmé, mercredi à Skhirat, le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mahjoub El Hiba.

Intervenant lors la séance de clôture du colloque international sur "le suivi des recommandations du mécanisme de l'EPU et la planification stratégique en matière des droits de l'Homme: expérience comparatives et meilleures pratiques", M. El Hiba a souligné la nécessité d'améliorer les mécanisme d'élaboration des rapports dans ce domaine, tout en s'assurant de l'adhésion effective de toutes les partie prenantes non seulement au cours de ce processus mais aussi dans leur mise en œuvre.

A cela s'ajoutent, a-t-il dit, la promotion de la formation et la formation continue ainsi que le développemen des indexes du suivi et d'évaluation en matière des droits de l'Homme.

Selon M. El Hiba, il est également important de promouvoir la politique de proximité à travers l consolidation des mécanismes des droits de l'Homme sur le terrain, notamment celles régionales du **Consei national des droits de l'Homme** (CNDH), des institutions nationales et des ONG.

L'accent doit être mis également sur le renforcement du rôle du Parlement dans son interaction avec l CNDH, aux côtés de celui de l'université et l'encouragement de la recherche scientifique en vue d sensibiliser à ces mécanismes régionaux et d'autres onusiens dans le domaine des droits de l'Homme.

Ce colloque, organisé par la délégation interministérielle aux droits de l'Homme en partenariat avec l Bureau du Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD) au Maroc, s'inscrit dans le cadr de la mise en application de l'approche participative adoptée par la délégation en matière d'interactivité ave les mécanismes onusiens de façon générale et en ce qui concerne la préparation des rapports présentés à ce instances de façon particulière.

La rencontre, initiée également dans le sillage de l'adoption du plan national au titre du 2ème cycle d l'Examen périodique universel (EPU), a été l'occasion de partager les expériences et les meilleures pratique des organisations internationales et gouvernementales en matière d'élaboration des rapports périodiques e du suivi de l'exécution des recommandations de l'EPU.

Il s'agit, pour les différentes parties concernées à l'échelle nationale, de tirer profit de ces expériences en vu de la préparation et de la présentation du rapport périodique du Maroc en mai prochain.

https://www.maroc.ma/fr/actualites/m-el-hiba-la-reussite-de-lepu-est-tributaire-de-la-mise-en-oeuvre-des-mecanismes-des

جنيف: حقوق الإنسان في صلب المسؤوليات الاجتماعية للمقاولات بالمغرب

أكد المجلس الوطني لحقوق الانسان، امس الثلاثاء بجنيف، أن حقوق الانسان توجد في صلب المسؤوليات الاجتماعية للمقاولات بالمغرب باعتبارها تشكل أولوية على المستوى الوطني.

وقالت رئيسة اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الانسان بجهة الدار البيضاء-سطات نبيلة تبور، "أنه تم اليوم إبراز المسؤولية الكاملة للمقاولة في مجال حقوق الانسان وليس فقط ما يتعلق بواجباتها الاجتماعية".

وأشارت تبور، خلال نشاط موازي نظم على هامش المنتدى العالمي للأمم المتحدة حول "تأثير المقاولات على حقوق الانسان" أن "الدينامية الحالية شجعت على مسلس الحوار بين الاطراف المعنية في أفق التفعيل الفعلي لتشريعات وآليات احترام حقوق الانسان بما فيها حماية الفئات الهشة وسبل اللجوء الى القضاء".

وأوضحت رئيسة اللجنة الجهوية أن محاربة التمييز ضد المرأة ومنع أسوأ أشكال العمل بالنسبة للأطفال والادماج المهني للأشخاص في وضعية إعاقة تشكل الاولويات الرئيسية المحددة في هذا الاطار، مضيفة أن الأمر يتعلق بتحسين الآلية الجاري بها العمل في مجال حقوق الشغل الاساسية، وتشجيع المقاولة على التقيد بهذه الحقوق وتسهيل الولوج الى القضاء والتعويض في حالة التأثير السلبي على حقوق الانسان
وأكدت أنه علاوة على جانب الشغل، فإن المجلس يعمل على ملائمة التشريعات الوطنية مع المواثيق والمعاهدات الدولية وبالخصوص بالنسبة لمقتضيات القانون الجنائي ذات الصلة بحق الاضراب.

وتطرقت تبور في هذا الاطار الى مشروع القانون الذي تم تقديمه للبرلمان حول خادمات البيوت واعداد مذكرة حول مشروع قانون متعلق بالصحة والسلامة بمقر العمل، مضيفة أن الاجراءات المتخذة تهم التكوين على حقوق الانسان داخل المقاولات وتكوين مكوني مفتشي الشغل واعداد اجراءات تدبير الشكايات ومراقبة الدعاوى المرتبطة بالخروقات.

وأشارت، في هذا الصدد، إلى أن المجلس الوطني لحقوق الانسان قام بدراسة الدعاوى المرتبطة بخروقات حقوق الانسان والمرتكبة من طرف المقاولات فيما يخص بالأساس حقوق الشغل والتميز ضد النساء واقصاء الاشخاص في وضعية اعاقة.

وحسب رئيسة اللجنة فإن هذه الدينامية تميزت باللجوء الى الوساطة بطلب من الاطراف المعنية وبتنسيق مع السلطات القضائية.

وشكل هذا اللقاء مناسبة لتبادل التجارب في مجال "المقاولات وحقوق الانسان" بين خبراء قدموا من افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا. ومكن المتدخلين من تحديد محاور التعاون الهادفة الى النهوض بالمعايير الدولية في هذا المجال بالتركيز على الممارسات الوطنية الجيدة. وضم الوفد المغربي المشارك في هذا المنتدى ممثلي الفدرالية العامة لمقاولات المغرب والمجلس الوطني لحقوق الانسان، ممثلا بالسيدين ألبير ساسون مستشار رئيس المجلس، وسعيد السقاط عضو اللجنة الجهوية لجهة الدار البيضاء-سطات، وأمينة الصالحي اطار بالمجلس.

http://www.telexpresse.com/%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1%20%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9/21596/%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%81%20%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%20%D9%81%D9%8A%20%D8%B5%D9%84%D8%A8%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A4%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9%20%D9%84%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA%20%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8.html

زوجة المعتقل الشيخ أبي معاذ : زوجي يحتظر .وأحمل المسؤولية لكل من بنكيران والرميد والصبار بسبب تماطلهم

توصلت اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين ببيان من زوجة المعتقل الإسلامي الشيخ أبي معاذ نور الدين نفيعا تتحدث فيه عن معاناة زوجها وعن تدهور حالته الصحية جراء الإضراب المفتوح عن الطعام الذي يخوضه منذ 11 نونبر 2013 .كما حمّلت مسؤولية ما يمكن أن يحدث له للمسؤولين ابتداء من مدير السجن ثم رئيس الحكومة و وزير العدل والحريات و الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وهذا نص البيان :

الحمد لله وحده و الصلاة و السلام على رسول الله و صحبه و من ولاه

أما بعد ,

أنا مريم الشقوري ، زوجة الشيخ أبي معاذ نور الدين نفيعا ، المتواجد حاليا بسجن بوركايز بفاس ، تحت رقم الاعتقال 18595 و المحكوم حاليا بـ 20 سنة سجنا نافذة ، حوكم ظلما و عدوانا على أساس محاضر مكذوبة و مزيفة تحت عنوان مكافحة الإرهاب، إضافة إلى سنة و نصف أخرى أثقل بها ، ورّطته فيها المندوبية العامة لإدارة السجون بأمر من حفيظ بن هاشم المسؤول الأول في هذه المؤامرة في أحداث 16 و17 ماي 2011 .

أما الآن فالشيخ أبو معاذ نور الدين نفيعا دخل في إضراب مفتوح عن الطعام جراء تفتيش تعسفي تعرض له بتاريخ 8-11-2013 ، مما جرده من جميع حقوقه السجنية ،كذلك سلبت منه كل جاجياته حتى البسيطة منها ، و هو يعاني الأمرين منذ اعتقاله داخل المغرب قضى منها 12 سنة كلها معاناة ، الله بها عليم . أما عن مدير السجن فهو يتنصل من المسؤولية و يدّعي أنه في سجن بوركايز بفاس لا يوجد عنده مضربون عن الطعام من المعتقلين و قد صرّح بهذا الكلام في بداية الإضراب لبعض الجرائد .

وأريد أن أحيطكم علما بأن صحة الشيخ أبي معاذ حرجة حيث نقص من وزنه 15 كيلوغراما ، وأصبح طريح الفراش و يتقيأ الدم ، و لا أحد يبالي بحاله و من معه من المعتقلين ، و ليس ببعيد أن علق الشيخ إضرابه عن الطعام الذي دام 60 يوما كاد يموت فيه لولا رحمه الله به و الله المستعان ، محروم من التطبيب ، النظافة معدومة ، الماء الساخن غير متوفر في هذا الجو البارد .

وختاما أحمّل كامل المسؤولية إذا ما حصل مكروه لزوجي الشيخ أبي معاذ نور الدين نفيعا ، لكل من مدير سجن بوركايز " البوشيتي " ، و كذلك لرئيس الحكومة عبد الإله بنكيران لتماطله في هذا الأمر الخطير و كذلك لوزير العدل و الحريات مصطفى الرميد ، و محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان و كل من له يد في هذا الأمر . و كذلك نناشد الجمعيات و الحقوقيين و المنابر الإعلامية و كل الأصوات الحرة أن يساندونا في هذه المحنة بالتدخل السريع قبل أن تقع الكارثة داخل السجن فالحالة الصحية لا تبشر بخير .

http://www.ccddi.org/index/print.php?news.1410

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة تنظم ندوة حول المعتقل السري دار بريشة

تنظم **اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة** ندوة تحت شعار 'المعتقل السري دار بريشة جزء من المشروع الوطني لحفظ الذاكرة'، وذلك اليوم الخميس 5 دجنبر الجاري على الساعة الثالثة بعد الزوال بدار الثقافة بتطوان.

ويأتي هذا اللقاء . حسب بلاغ صحفي للجنة توصلت أون مغاربية بنسخة منه . في إطار تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، خاصة تلك المتعلقة بتحويل أماكن الاعتقال التي وشمت الذاكرة الفردية والجماعية بحكايات مؤلمة ارتبطت بالتعذيب والاغتيال، إلى فضاءات تحفظ فيها الذاكرة سعيا لتحقيق الإنصاف والمصالحة المنشودين.

وسيتم خلال هذه الندوة، تقديم مداخلة لكل من إدريس اليزمي، رئيس **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، حول "المجلس الوطني لحقوق الإنسان وحفظ الذاكرة" وكذلك مداخلات الأساتذة معروف الدفالي ومصطفى الغاشي، باحثين في التاريخ المعاصر، إضافة الى عرض شريط مصور من إعداد اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان وجمعية أصدقاء السينما بتطوان حول "دار بريشة كما يرويها بعض الناجين من جحيم الموت".

يذكر أن المجلس عمل في إطار تتبعه لإعمال توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بحفظ الذاكرة، على تنفيذ برنامجين يهمان الحفظ الإيجابي للذاكرة بدعم من الاتحاد الأوروبي والحكومة وشركاء آخرين دوليين ووطنيين ومحليين. ويتعلق الأمر ببرنامج جبر الضرر الجماعي وبرنامج " الأرشيف والذاكرة والتاريخ ".

وقد اشتمل البرنامجان على عدة مشاريع تهم تحويل المعتقلات السرية السابقة إلى فضاءات لحفظ الذاكرة، وصون التراث اللامادي وتشجيع البحث العلمي في مجال التاريخ المعاصر وحفظ وتثمين الأرشيف وإحداث المتاحف على المستويين الوطني والجهوي.

http://www.onmagharebia.com/news6327.html

الهيئة السورية للعدالة الانتقالية وعدد من الجمعيات الحقوقيةيطّلعون على تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة

عقد وفد عن الهيئة السورية للعدالة الانتقالية، الثلاثاء بمقر المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، اجتماعا مع ممثلي عدد من الجمعيات الحقوقية تم خلاله الاطلاع على تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة بالمغرب ودور المجتمع المدني في إنجاحها.

وأوضح رئيس الهيئة السورية للعدالة الانتقالية رضوان زيادة، في تصريح للصحافة، أن الزيارة التي يقوم بها إلى المغرب بدعوة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان تروم الاطلاع على التجربة الرائدة لهيئة الإنصاف والمصالحة.

وأضاف أنه ''تم بقرار من الحكومة المؤقتة في سورية تشكيل الهيئة السورية للعدالة الانتقالية والتي ستضطلع بوضع برامج للعدالة الانتقالية في سورية خاصة في ما يتعلق بالاختفاء القسري وإحداث المحكمة الدولية الخاصة بسورية''.

وأشار إلى أن الوفد السوري الذي يضم أعضاء في الائتلاف الوطني لقوى المعارضة السورية، أجرى لقاء مع مسؤولين **بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان** ويسعى للتعرف على الجمعيات الحقوقية التي كان لها دور رائد في إنجاح تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة في المغرب.

وفي بداية هذا اللقاء، قدم محمد النشناش رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان لمحة عن نشأة وأنشطة هيئة الإنصاف والمصالحة،كما أبرز مساهمة أعضاء الجمعيات الحقوقية في هيئة الإنصاف والمصالحة والسلاسة التي مرت فيها هذه التجربة مما يجعلها فريدة من نوعها على مستوى العالم العربي.

http://www.kenitracity.com/kenitra/news.php?action=view&id=16583

El Hiba, délégué interministériel aux droits de l'Homme

Le Maroc a fait des droits de l'Homme un axe essentiel de sa diplomatie

Le Maroc a fait des droits de l'Homme un axe essentiel de sa diplomatie et de ses relations avec ses partenaires, partant de ses engagements dans le domaine de la protection des droits de l'Homme dans leur concept universel et indivisible, a affirmé, mardi à Skhirat, le délégué interministériel aux droits de l'Homme Mahjoub El Hiba.

S'exprimant à l'ouverture d'un colloque international sur "suivi des recommandations du mécanisme de l'Examen périodique universel et planification stratégique en matière des droits de l'Homme", M. El Hiba a souligné que le Royaume adopte cette démarche dans ces relations avec la système des Nations unies et dans son entourage régional, notamment maghrébin, arabe, musulman, euro-méditerranéen et africain. Le processus de réformes engagés par le Maroc connaît un changement qualitatif depuis une décennie, a-t-il ajouté, notant que le Maroc est passé de l'adoption explicite des valeurs et standards universels des droits de l'Homme, notamment à travers la dernière réforme constitutionnelle, à la mise en œuvre effective de ces valeurs et standards dans ses nombreuses politiques et programmes sectoriels.

Le Maroc a pris des initiatives importantes dans le domaine de la protection et la promotion des droits de l'Homme, a dit le délégué interministériel, citant en particulier les décisions visant à rétablir la vérité, la justice, la réparation et les garanties de non-répétition ainsi que les décisions relatives à l'assistance technique aux pays en développement, aux disparitions forcées et à la déclaration conjointe de 2012 sur "l'impact de la Corruption sur la jouissance des droits de l'Homme", qui a été soutenue par les deux tiers des Etats membres des Nations unies.

Il a également rappelé la contribution du Maroc, dans le cadre du Conseil des droits de l'Homme de l'ONU, à l'instauration de plusieurs mesures spéciales, notamment le groupe de travail sur la discrimination à l'égard des femmes dans la législation et la pratique et les rapporteurs spéciaux sur le droit à l'eau potable, à l'assainissement et au rassemblement pacifique.

M. El Hiba a ajouté que la constitutionnalisation de la suprématie du droit international sur le droit interne marocain, la reconnaissance et le respect de la diversité culturelle et l'incrimination de la torture, de la disparition forcée et de la détention arbitraire constituent, parallèlement à la décision de s'ouvrir à toutes les procédures spéciales du CDH, un tournant décisif qui confirme l'engagement du Maroc en faveur de la protection et la promotion des droits de l'Homme. De son côté, le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami, a affirmé dans une déclaration à la MAP que le Maroc a œuvré au cours de ces dernières années, grâce aux efforts collectifs soutenus par la communauté internationale, notamment l'Union européenne, à élaborer deux mécanismes déterminants pour une planification stratégique dans le domaine des droits de l'Homme, le premier d'entre eux étant le plan d'action national en matière de démocratie et des droits de l'Homme.

Dans ce contexte, M. El Yazami a estimé qu'il est temps d'adopter ce mécanisme élaboré en coordination avec les différents acteurs institutionnels concernés et les instances de la société civile, ajoutant que de nombreux experts indépendants ont salué l'approche participative qui a présidé à son élaboration.

Il a indiqué que le deuxième mécanisme de planification stratégique dans le domaine des droits de l'Homme dont dispose le Maroc, est la plateforme citoyenne pour la promotion de la culture des droits de l'Homme dont le contenu renferme les efforts consentis par les organisations non gouvernementales et les autorités publiques et dont le CNDH assure le secrétariat général.

Ce colloque, organisé par la délégation interministérielle aux droits de l'Homme en partenariat avec le Bureau du Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD) au Maroc, s'inscrit dans le cadre de la mise en application de l'approche participative adoptée par la délégation en matière d'interactivité avec les mécanismes onusiens de façon générale et en ce qui concerne la préparation des rapports présentés à ces instances de façon particulière.

Cette rencontre, initiée également dans le sillage de l'adoption du plan national au titre du 2ème cycle de l'Examen périodique universel (EPU), est l'occasion de partager les expériences et les meilleures pratiques des organisations internationales et gouvernementales en matière d'élaboration des rapports périodiques et du suivi de l'exécution des recommandations de l'EPU.

Il s'agit, pour les différentes parties concernées à l'échelle nationale, de tirer profit de ces expériences en vue de la préparation et de la présentation du rapport périodique du Maroc en mai prochain.

«Droits de l'Homme & Entreprises» L'expérience marocaine exposée à Genève

L'expérience développée au Maroc pour promouvoir la condition des droits de l'Homme dans la sphère de l'entreprise, a été présentée devant un Forum international des Nations unies à Genève.
«Les actions mises en œuvre portent non seulement sur la promotion de la responsabilité sociale des entreprises (RSE), mais aussi leur incitation à observer les principes directeurs de l'Onu en la matière», a expliqué Albert Sasson, conseiller auprès de la présidence du **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).**
Sasson fait partie d'une délégation du CNDH et de la Confédération générale des entreprises du Maroc (CGEM) qui prend part à ce Forum sur «les entreprises et les droits de l'Homme».
Le Conseil, a-t-il déclaré à la MAP, accompagne depuis des années la dynamique enclenchée dans le domaine de la RSE, en coopération avec la CGEM, laquelle s'est dotée d'un label-qualité pour les entreprises et d'une charte de responsabilité sociale
«Le CNDH souhaite aller plus loin, à l'instar des instances de l'Onu», a indiqué le conseiller, expliquant que l'institution nationale encourage les entreprises à se conformer aux principes directeurs établis par le rapporteur spécial chargé des droits de l'Homme et des sociétés transnationales.
Ces principes se rapportent au respect des droits fondamentaux du travail, à l'interdiction du travail des enfants, au droit de grève et au droit à la santé. «A ce stade, l'Etat a pour mission non pas seulement de protéger, mais aussi de veiller à l'application et au respect de la loi», a-t-il relevé.
Il a, dans ce contexte, rappelé la participation du Maroc à une conférence régionale des institutions nationales africaines des droits de l'Homme (RINADH), tenue fin novembre à Akkra sur la même thématique des entreprises et droits de l'Homme.
«Nous avons mis en relief ce qui a été fait dans le Royaume ces dernières années, notamment sur le plan de la régionalisation du CNDH», a précisé Sasson en qualifiant de singulière la démarche du conseil qui compte 13 commissions régionales chargées d'observer la situation des droits de l'Homme à travers le territoire national.
Le Conseil siège à l'organe exécutif du RINADH au nom des pays d'Afrique du Nord aux côtés de trois autres membres représentatifs, chacun, d'une région du continent, en plus du Ghana en sa qualité de président du réseau.

http://www.lematin.ma/express/-droits-de-l-homme---entreprises-_l-experience-marocaine-exposee-a-geneve/192475.html

«Notre présence au sein du réseau africain est d'une grande importance», a estimé M. Sasson, qui juge opportun pour le Maroc de mieux faire connaitre son modèle des droits de l'Homme en Afrique, y compris ses actions mises en œuvre dans les provinces sahariennes.

Selon cet expert, la participation marocaine à la conférence d'Akkra «a été appréciée à bien des égards et ses différentes contributions ont été bien accueillies». Cette rencontre, a-t-il dit, a également permis au CNDH de nouer et consolider des partenariats avec des institutions similaires qui souhaitent tirer profit de l'expérience marocaine.

De son côté, Saïd Sekkat, membre du CNDH et président de la commission RSE Label à la CGEM, a souligné l'importance du travail mis en œuvre au sein de la confédération pour doter le Royaume d'un référentiel propre en la matière.

«Nous avons développé depuis 2005 un référentiel propre, adapté à l'économie marocaine tout en s'inspirant des normes universelles», a-t-il déclaré à la MAP.

D'après Sekkat, la grande innovation est la création d'un label, un outil d'évaluation pour voir comment une entreprise se situe vis-à-vis de la RSE. Il s'agit, selon lui, d'une démarche volontaire pour les entreprises qui s'engagent sur divers axes, dont le plus important est celui des droits humains en termes de liberté syndicale, de règlement des conflits, d'arbitrage et d'égalité des chances.

Les débats du Forum de l'Onu sur les entreprises et les droits de l'Homme portent aussi sur l'accès des victimes aux recours judiciaires et non judiciaires et la situation des défenseurs des droits de l'Homme confrontés aux violations des entreprises.

La délégation marocaine est également de composée de Nabila Tbeur, directrice exécutive de la commission du CNDH pour la région de Casablanca-Settat et Amina Salhi, cadre au Conseil.

«Droits de l'Homme & Entreprises» L'expérience marocaine exposée à Genève

L'expérience développée au Maroc pour promouvoir la condition des droits de l'Homme dans la sphère de l'entreprise, a été présentée devant un Forum international des Nations unies à Genève.
«Les actions mises en œuvre portent non seulement sur la promotion de la responsabilité sociale des entreprises (RSE), mais aussi leur incitation à observer les principes directeurs de l'Onu en la matière», a expliqué Albert Sasson, conseiller auprès de la présidence du **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).**
Sasson fait partie d'une délégation du CNDH et de la Confédération générale des entreprises du Maroc (CGEM) qui prend part à ce Forum sur «les entreprises et les droits de l'Homme».
Le Conseil, a-t-il déclaré à la MAP, accompagne depuis des années la dynamique enclenchée dans le domaine de la RSE, en coopération avec la CGEM, laquelle s'est dotée d'un label-qualité pour les entreprises et d'une charte de responsabilité sociale
«Le CNDH souhaite aller plus loin, à l'instar des instances de l'Onu», a indiqué le conseiller, expliquant que l'institution nationale encourage les entreprises à se conformer aux principes directeurs établis par le rapporteur spécial chargé des droits de l'Homme et des sociétés transnationales.
Ces principes se rapportent au respect des droits fondamentaux du travail, à l'interdiction du travail des enfants, au droit de grève et au droit à la santé. «A ce stade, l'Etat a pour mission non pas seulement de protéger, mais aussi de veiller à l'application et au respect de la loi», a-t-il relevé.
Il a, dans ce contexte, rappelé la participation du Maroc à une conférence régionale des institutions nationales africaines des droits de l'Homme (RINADH), tenue fin novembre à Akkra sur la même thématique des entreprises et droits de l'Homme.
«Nous avons mis en relief ce qui a été fait dans le Royaume ces dernières années, notamment sur le plan de la régionalisation du CNDH», a précisé Sasson en qualifiant de singulière la démarche du conseil qui compte 13 commissions régionales chargées d'observer la situation des droits de l'Homme à travers le territoire national.
Le Conseil siège à l'organe exécutif du RINADH au nom des pays d'Afrique du Nord aux côtés de trois autres membres représentatifs, chacun, d'une région du continent, en plus du Ghana en sa qualité de président du réseau.

http://www.lematin.ma/express/-droits-de-l-homme---entreprises-_l-experience-marocaine-exposee-a-geneve/192475.html

«Notre présence au sein du réseau africain est d'une grande importance», a estimé M. Sasson, qui juge opportun pour le Maroc de mieux faire connaitre son modèle des droits de l'Homme en Afrique, y compris ses actions mises en œuvre dans les provinces sahariennes.

Selon cet expert, la participation marocaine à la conférence d'Akkra «a été appréciée à bien des égards et ses différentes contributions ont été bien accueillies». Cette rencontre, a-t-il dit, a également permis au CNDH de nouer et consolider des partenariats avec des institutions similaires qui souhaitent tirer profit de l'expérience marocaine.

De son côté, Saïd Sekkat, membre du CNDH et président de la commission RSE Label à la CGEM, a souligné l'importance du travail mis en œuvre au sein de la confédération pour doter le Royaume d'un référentiel propre en la matière.

«Nous avons développé depuis 2005 un référentiel propre, adapté à l'économie marocaine tout en s'inspirant des normes universelles», a-t-il déclaré à la MAP.

D'après Sekkat, la grande innovation est la création d'un label, un outil d'évaluation pour voir comment une entreprise se situe vis-à-vis de la RSE. Il s'agit, selon lui, d'une démarche volontaire pour les entreprises qui s'engagent sur divers axes, dont le plus important est celui des droits humains en termes de liberté syndicale, de règlement des conflits, d'arbitrage et d'égalité des chances.

Les débats du Forum de l'Onu sur les entreprises et les droits de l'Homme portent aussi sur l'accès des victimes aux recours judiciaires et non judiciaires et la situation des défenseurs des droits de l'Homme confrontés aux violations des entreprises.

La délégation marocaine est également de composée de Nabila Tbeur, directrice exécutive de la commission du CNDH pour la région de Casablanca-Settat et Amina Salhi, cadre au Conseil.

El Hiba : le Maroc a fait des droits de l'Homme un axe essentiel de sa diplomatie

151912

Le Maroc a fait des droits de l'Homme un axe essentiel de sa diplomatie et de ses relations avec ses partenaires, partant de ses engagements dans le domaine de la protection des droits de l'Homme dans leur concept universel et indivisible, a affirmé, mardi à Skhirat, le délégué interministériel aux droits de l'Homme Mahjoub El Hiba. S'exprimant à l'ouverture d'un colloque international sur le «suivi des recommandations du mécanisme de l'Examen périodique universel et planification stratégique en matière des droits de l'Homme», M. El Hiba a souligné que le Royaume adoptait cette démarche dans ses relations avec le système des Nations unies et dans son entourage régional, notamment maghrébin, arabe, musulman, euro-méditerranéen et africain. Le processus de réformes engagées par le Maroc connaît un changement qualitatif depuis une décennie, a-t-il ajouté, notant que le Maroc est passé de l'adoption explicite des valeurs et des standards universels des droits de l'Homme, notamment à travers la dernière réforme constitutionnelle, à la mise en œuvre effective de ces valeurs et standards dans ses nombreuses politiques et programmes sectoriels. Le Maroc a pris des initiatives importantes dans le domaine de la protection et la promotion des droits de l'Homme, a dit le délégué interministériel, citant en particulier les décisions visant à rétablir la vérité, la justice, la réparation et les garanties de non-répétition ainsi que les décisions relatives à l'assistance technique aux pays en développement, aux disparitions forcées et à la déclaration conjointe de 2012 sur «l'impact de la corruption sur la jouissance des droits de l'Homme», qui a été soutenue par les deux tiers des États membres des Nations unies. Il a également rappelé la contribution du Maroc, dans le cadre du Conseil des droits de l'Homme de l'ONU, à l'instauration de plusieurs mesures spéciales, notamment le groupe de travail sur la discrimination à l'égard des femmes dans la législation et la pratique et les rapporteurs spéciaux sur le droit à l'eau potable, à l'assainissement et au rassemblement pacifique. M. El Hiba a ajouté que la constitutionnalisation de la suprématie du droit international sur le droit interne marocain, la reconnaissance et le respect de la diversité culturelle et l'incrimination de la torture, de la disparition forcée et de la détention arbitraire constituent, parallèlement à la décision de s'ouvrir à toutes les procédures spéciales du CDH, un tournant décisif qui confirme l'engagement du Maroc en faveur de la protection et la promotion des droits de l'Homme.

De son côté, le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami, a affirmé dans une déclaration à la MAP que le Maroc a œuvré au cours de ces dernières années, grâce aux efforts collectifs soutenus par la communauté internationale, notamment l'Union européenne, à élaborer deux mécanismes déterminants pour une planification stratégique dans le domaine des droits de l'Homme, le premier d'entre eux étant le plan d'action national en matière de démocratie et des droits de l'Homme. ■

MAP

Le Maroc a choisi une justice de réconciliation au lieu d'une justice accusatrice et revancharde (Ambassadeur)

Le Caire, 4 déc. 2013 (MAP)- L'ambassadeur du Maroc en Egypte, Mohamed Saad Alami, a affirmé, mercredi au Caire, que le Maroc a choisi la voie d'une justice de réconciliation au lieu d'une justice accusatrice et revancharde.

S'exprimant lors d'une rencontre initiée par le club des magistrats d''Egypte sous le thème "Pour un cadre juridique de la justice transitionnelle en Egypte", M. Alami a indiqué dans un exposé sur l'expérience de l'Instance Equité et réconciliation (IER), que le processus de réconciliation au Maroc a démarré de façon progressive depuis les années 90 et s'est basé sur les principes des institutions constitutionnelles.

Cette dynamique, ajoute M. Alami, a été marquée par d'importantes réformes dont les dispositions régissant les libertés publiques et la transparence des élections.

Et d'ajouter que le Maroc a connu des mutations au niveau des garanties institutionnelles relatives au renforcement des droits de l'homme comme la création du **Conseil National des Droits de l'Homme**, la mise en place des tribunaux administratifs et la création de l'IRCAM.

Le diplomate marocain a indiqué que les dossiers des droits de l'Homme, à la lumière des développements politiques et institutionnelles, ont connu une véritable avancée au niveau de la pensée et de la culture, ce qui permis à la dynamique des droits de l'Homme de s'ouvrir sur de nouveaux courants, relatifs notamment au droit international des droits de l'Homme, aux expériences de la justice transitionnelle dans le monde concernant et à la lutte contre les violations des droits de l'homme.

http://www.menara.ma/fr/2013/12/04/914206-le-maroc-choisi-une-justice-de-r%C3%A9conciliation-au-lieu-d%E2%80%99une-justice-accusatrice-et-revancharde-ambassadeur.html

ENJEUX DU PARTENARIAT DE MOBILITÉ UE- MAROC DANS LE CADRE DE LA « NOUVELLE ORIENTATION MIGRATOIRE » DU MAROC

Table-ronde
Enjeux du Partenariat de MobilitéUE- Maroc dans le cadre de la « nouvelle orientation migratoire » du Maroc
Le vendredi13 décembre 2013, de 9h30 à 12h30, au Club des avocats, rue Afghanistan, à Rabat
Contexte
En 2011 la Commission européenne décidait d'établir un nouveau dialogue sur les migrations, la mobilité et la sécurité entre l'UE et ses voisins méridionaux. Cette coopération, qui s'inscrit plus largement dans le cadre de la politique de voisinage de l'UE, annonce le lancement de Partenariats sur la Mobilité. **Le 7 juin 2013, le Maroc est le premier pays méditerranéen a signé avec l'Union européenne et neuf Etats membres une déclaration conjointe établissant un Partenariat de Mobilité**.
De plus, début septembre 2013, le **Conseil National des droits de l'Homme (CNDH)** du Royaume du Maroc a remis un rapport thématique au Roi, intitulé "Étrangers et droits de l'Homme au Maroc: pour une politique d'asile et d'immigration radicalement nouvelle**". Le CNDH y dresse un bilan très critique de la situation des migrants et des réfugiés au Maroc** et exhorte les pouvoirs publics à redéfinir une politique migratoire « protectrice des droits ». Le Conseil s'adresse également à l'ensemble des acteurs sociaux, aux organisations internationales et aux pays partenaires du Maroc, notamment européens et à l'UE, afin qu'ils soutiennent ces réformes. Mi-Septembre, **le Comité des Nations unies sur les travailleurs migrants** a, de son coté, présenté des observationsallant dans le même sens.
Le 12 novembre 2013, les autorités marocaines annoncent le lancement **d'une opération exceptionnelle de régularisation du 1er janvier au 31 décembre 2014** des personnes en situation irrégulières au Maroc, selon des critères définis.

Objectif de cette table-ronde
L'objectif général de cette table-ronde est de**de discuter du Partenariat de Mobilité, au regard du contexte marocain actuel,**en réunissantles acteurs clés de la société civile marocaine, des représentant.e.sdes autorités marocaines, du CNDH, de la délégation de l'Union européenne au Maroc et du HCR.
Cette table-ronde sera suivie, l'après-midi, d'une séance de discussion entre organisations de la société civile marocaine afin de réfléchir aux **Stratégies de plaidoyer pour la mise en œuvre du Partenariat de Mobilité au Maroc dans le plein respect des droits des migrants et des réfugiés.**

http://mediterrights.wordpress.com/2013/12/04/enjeux-du-partenariat-de-mobilite-ue-maroc-dans-le-cadre-de-la-nouvelle-orientation-migratoire-du-maroc/